ملحق «الانباء العمالي»

التحرر العمالي

Libération Ouvrière · No. 34 · Mars 1986

العدد ٣٤ ـ السنة السابعة ـ آذار ١٩٨٦ ـ الثمن ٣ ليرات

١٦ اذار ١٩٧٧
١٦ اذار ١٩٨٦
... وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

في مواجهة هجمة الحكم السياسية والاقتصادية:

لا سبيل للخلاص
الا بالحل الوطني الديمقراطي

بقلم: الدكتور حسان حمدان

مرة أخرى يدفع رأس الحكم البلاد نحو المجهول، نحو التدمير والخراب وتجدد الحرب الأهلية، وذلك في انقلابه الدموي الذي نفذه ضد الاتفاق الثلاثي الذي حمل بعض الآمال للبنانيين بالخلاص على أساس حل سياسي واصلاحات في النظام السياسي، وبالغاء الطائفية السياسية واجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي بما يحصن البلاد في مواجهة العدو الصهيوني ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية في تحرير كامل التراب الوطني.

وفي سياسته الخطيرة هذه يعمق الحكم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وسبق أن حذرت الحركة النقابية التقدمية والهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار من قضية مواصلة هذا النهج المدمر للحكم. والمؤشرات الاقتصادية المتسارعة منذ قرار وزير الحكم شمعون في رفع أسعار المحروقات ثبتت جملة حقائق دامغة حول التوقعات التي أعلنت في حينها، بأن القرار الشمعوني ونهج الحكم يسببان المآسي للأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

فعلى عكس الادعاءات والتبريرات الديماغوجية المعطاة في حينه أدى رفع سعر المحروقات الى اطلاق موجة جديدة من الغلاء والتضخم وانهيار مستمر في وضع الليرة اللبنانية. ولا نحتاج الى الكثير من الأدلة لتثبيت هذا القول فالمؤشر السنوي للأسعار عن عام ١٩٨٥ قد سجّل رقماً قياسياً لم يشهده لبنان من قبل اذ قفز الى ٦٩,٧٪. والمنحى المستمر للأسعار في بداية عام ١٩٨٦ هو في تصاعد. واذا تواصل هذا المنحى في ظل الأوضاع الراهنة فالمؤشر السنوي سيبلغ مجدداً في عام ١٩٨٦ نسبة تتجاوز ١٠٠٪ حكماً.

وعلى صعيد الليرة اللبنانية فالحكم والطغمة المصرفية المالية الاحتكارية أعنف هجمة تدميرية ضد الليرة عن طريق المضاربات العاتية مستفيدين من الأوضاع السياسية والأمنية والشلل التام في مستوى مجلس الوزراء والادارات العامة. فالمصارف الكبرى تسعى الى تحقيق أقصى الأرباح بأسرع وقت ممكن مستخدمة ودائع اللبنانيين والمدخرين في المضاربات ضد الليرة مما أدى الى انهيار قيمتها تجاه العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الأميركي الى أكثر من ٣٥٪ في غضون أسبوعين. وجميع التدابير التي لجأ اليها مصرف لبنان المركزي - وهي على كل حال تدابير مجتزأة ولا تخرج عن قواعد الاقتصاد الحر الرأسمالي - تواجهها المصارف بقوة لأنها تفرض بعض القيود على المضاربات. ولا يهم المصارف اذا أدت سياسات المضاربة الى المزيد من الانهيار في القطاعات الانتاجية والى تدهور مروع في القدرة الشرائية للبنانيين. فالهدف هو الربح نقداً ولو على حساب خراب الوطن. والرأسمال

جبهة التحرر العمالي في لبنان

تأسست في ١٩٦٢/١٢/٢٤
بموجب العلم والخبر
رقم ٦١٠

Front de Libération Ouvrière
Beyrouth - Liban
B. P: 11/6774

المركز الرئيسي:

بيروت - شارع الاستقلال -
قرب مدرسة فاطمة الزهراء
هاتف: ٨٠٦٤٢٧ - ٨٠١٥٤٣
ص. ب: ١١/٦٧٧٤

الكبير الاحتكاري لا هوية له ولا انتماء ولا طائفة سوى الاستغلال البشع للناس والبلاد والاقتصاد والشعب سعياً الى تكديس الأرباح.

وينبري الحكم ووزيراه شمعون وقصير الى تنسيق الحملة على المصرف المركزي لتحجيم دوره وتعطيل أية محاولة لضبط المضاربات، فالصراع الدائر بين المصرف المركزي والمصارف الممثلين للحكم والأطراف الأخرى من البورجوازية هو مظهر اضافي لتناقضات النظام الاقتصادي السياسي، نظام الاقتصاد الحر، نظام تحكم الاحتكارات الكبرى بمقدرات البلاد وتسخيرها لمصلحة حفنة من البورجوازية الكبرى ولحماية امتيازات طبقية وسياسية معروفة، وقد وصلت أزمة النظام هذا الى درجة تستعصي على معالجتها كل التدابير والاجراءات المتبعة حتى الآن، لأنها مصاغة لخدمة أهل النظام وللدفاع عنه. وفي المقابل تتدهور معيشة اللبنانيين وتنهار أكثر فأكثر الآمال المعلقة على امكانية الحصول على لقمة العيش بكرامة وتتبدد الاماني في تأمين المستقبل في ظل هكذا نهج للحكم ونظام الاحتكارات.

وتلف المجاعة المزيد من الفئات الشعبية، وتعم التسريحات العمالية المزيد من المؤسسات نتيجة لجوء أصحاب العمل اليها تهرباً من دفع ما يترتب عليهم من التزامات في تصحيح الأجور وفي الضمان الاجتماعي..

ومرة أخرى يتأكد الاستنتاج الأساسي بأن لا حل للأزمة الراهنة اقتصادياً واجتماعياً الا بحل للأزمة السياسية على قاعدة الحل الوطني الديمقراطي والاصلاحات العميقة في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا الحل لا يمكن أن يهبط من السماء. فالجماهير الشعبية معنية مباشرة بالنضال في سبيل تحقيق هذا الحل، معنية بانخراطها مباشرة في المعركة الوطنية وفي المعركة الاجتماعية التي أصبحت في الوقت الراهن جزءاً أساسياً من المعركة السياسية، وتستطيع الجماهير الشعبية أن تمسك قضيتها بيدها للدفاع عن حقها بالحياة والعدالة الحقيقية وذلك بالمساهمة الجدية بالنضالات التي تقودها الحركة النقابية التقدمية والهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار الى جانب الفعاليات والقوى الوطنية والتقدمية في جبهة الاتحاد الوطني.

فالحملة الشعبية لمواجهة نهج الحكم واحتكاراته وسياسات المصارف وكبار المستوردين والتجار هي حملة تعبر عن مصالح الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، في كل المناطق والقطاعات، من كل الانتماءات الفكرية والسياسية والمذهبية والطائفية.

ومع تطور الحملة واتساعها وانخراط فئات جديدة فيها، تتوفر امكانات أفضل لفرض التغيير في نهج الدولة والسياسات العقيمة التي تعتمدها في مواجهة الأزمات الخانقة - فالنضال الموحد والمستمر هو الأداة الوحيدة التي تسمح للجماهير الشعبية في انتزاع حقها في العيش في وطن محرر ديمقراطي...

لا تتطاولوا على رغيف الشعب

التطاول على ما تبقى للفقراء والكادحين، أي رغيف الخبز، من جانب نقابة اصحاب الأفران، يدعو الجميع إلى وقفة حازمة، ولو لمرة واحدة.

فهذه النقابة، التي تعرف اكثر من سواها، مدى الارباح الطائلة التي تجنيها الأفران من وراء رغيف الخبز، من جراء التلاعب المستمر دون حسيب أو رقيب، بالوزن والنوعية والسعر، تعرف ايضاً من أين تؤكل الكتف.

ففي ظل كل ازمة سياسية أو امنية، تصدر هذه النقابة «قراراً رسمياً» برفع سعر ربطة الخبز، دون ان تحسب أي حساب لاية دراسة علمية بالكلفة، أو لوزارة الاقتصاد، أو للهيئات الشعبية، أو لأية جهة نافذة في هذه المنطقة أو تلك.

واذا سئلت عن الاسباب التي تؤدي إلى قرارات الزيادة، والتي تزيد عن الـ ٣٠ و ٤٠٪ في كل مرة، تنبري إلى تغليف «السماوات بالقبوات» مهددة بأنها مضطرة لاقفال الافران.. وليأكل الشعب البسكويت!

لا نريد في هذه العجالة، ان ندخل في سجال علمي حول كلفة الرغيف، وهو بالتأكيد ليس في صالح اصحاب الافران. فما يحققونه من أرباح خيالية من وراء الطحين المدعوم، يجعلنا لا نكتفي بالاستنكار لقرارات الزيادة غير المبررة، وانما لنطالب بتطبيق قانون الاثراء غير المشروع المعروف «بمن اين لك هذا» على الجميع، وعندئذ تظهر الحقيقة في أجلى صورها، وهي ان قلة من المتاجرين بلقمة عيش الشعب، يبيعون الثروات على اختلاف اشكالها والوانها.

كل ما نريد ان نقوله الآن وقبل فوات الأوان، هو دعوة الهيئات الشعبية والحركة النقابية، وكل الذين يملكون التعبير والدفاع عن مصالح الشعب، إلى التحرك، ووضع حد لمطامع أصحاب الأفران، الذين باتوا يسرقون اللقمة من الافواه، ويساهمون في حرب التجويع الشاملة.

- قاسم عجور -

أمين علامة

• الامن والمضاربات خربت الاقتصاد الوطني
• تدويل الليرة اللبنانية سبب بانهيارها

• الأزمة الاقتصادية تزداد تفاقماً وبشكل خطير، وتزداد معها الأزمات المعيشية التي تطال غالبية الناس... من المسؤول المباشر عن هذه الأزمات التي يئن تحت ضغطها الشعب اللبناني... لماذا الاضطرابات في السوق المالي اللبناني وانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية... ما هي الحلول الجدية والفعالة التي تكبح جماح الفوضى الاقتصادية في البلاد والتلاعب بأسعار العملات الأجنبية وتصاعد الأسعار بشكل جنوني من جراء هذه المشكلات جميعها...

عن هذه القضايا تحدث الشيخ أمين علامة الى «التحرر العمالي»، وكان معه الحوار التالي:

القلق والشائعات

▫ مرّ لبنان في أزمات سياسية حادة في السابق أي قبل عام ١٩٨٢، ولم يشهد سوق العملات بلبلة حادة كما يحصل اليوم.. ما هي الأسباب المباشرة لهذه الحالة السيئة في الاقتصاد اللبناني؟

ـ لا شك ان الحالة الأمنية المضطربة دائماً والتي عمرها أكثر من عشر سنوات، جرت ولا تزال الى انعكاسات اقتصادية سلبية، قد أثرت وبشكل خطير على المستوى المعيشي للناس، وفي نفس الوقت إن إستغلال الحالة الأمنية من قبل بعض المجموعات التي تنشر القلق واطلاق الشائعات لكي

أمين علامة:
المضاربات ضربت الليرة والاقتصاد

تستفيد من تقلبات أسعار العملات الأجنبية وارتفاعها في أغلب الأحيان، يؤدي بدوره الى ارتفاع أسعار الحاجيات والسلع والمواد والآلات، وكل شيء في السوق... وقد وصل الغلاء في الفترة الأخيرة الى درجة عالية وخطيرة ملفتة للنظر.

أما لماذا اشتدت الأزمة الاقتصادية بشكل لم نره قبل عام ١٩٨٢ فيرجع الى سببين:

الأول: إن التقاتل في لبنان قد ارتدى بعد وصول حزبي الى سدة الرئاسة وانغلاقه ومن معه في عام ١٩٨٣ على أية معالجة وطنية، إرتدى طابع حرب الإبادة بين الطوائف وهذا السبب كان له تأثير حتمي على المزيد من التدهور الاقتصادي.

الثاني: وهو الأخطر بكثير، حيث إستفادت مجموعة قليلة من المؤسسات الحالية العاملة في لبنان وفي الخارج ومن هم وراء تلك المؤسسات، من ظروف الأمن وفقدان الإستقرار للإثراء بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان، ذلك أن بعض المؤسسات المصرفية التي تعمل في لبنان وأوروبا والخليج، تقترض المال من اللبنانيين لتشتري به الدولار من لبنان لتضعه في الخارج.. ومن ناحية ثانية تنطلق بعض الشائعات في وسائل الاعلام، كالتلفزيون والصحافة لتبث الذعر عن الوضع الحالي وذلك في أوساط المواطنين الأبرياء، فتبيعهم الدولارات بأغلى الأسعار.

وهكذا فهم (بعض المؤسسات المصرفية) يأخذون الليرات ويشترون بها الدولارات، ثم يطلقون الشائعات ليبيعوا الدولارات، ثم يشترونها من جديد بأسعار أقل، ثم يعيدون دورة القلق والمضاربة، فتسبب هذه المضاربة القلق، وبسبب هذا القلق تحصل المضاربة وهكذا دواليك.

ويضاف الى تلك المؤسسات عدد قليل جداً من المؤسسات المصرفية في لبنان التي تقوم بحركة مضاربة قوية في السوق.

الأرباح بالمليارات

▫ هناك عدة مقترحات لتدعيم الليرة اللبنانية، ومنها منع تدويل الليرة.. كيف السبيل لإنجاح هذه الفكرة التي أنت أحد أصحابها؟

ـ قبل أن أبيّن ما هي المقترحات التي تساعد على إعادة الليرة اللبنانية الى قيمة مناسبة لمصلحة الثلاثة ملايين لبناني أرى من الضروري الإشارة الى الأرباح الكبيرة التي حققتها بعض القوى العاملة في السوق، فأقول: إن المؤسسات التي اقترضت من الخارج آلاف الملايين من الليرات اللبنانية، وبعض المتعاملين معها بالليرة من أصحاب النفوذ الشديد، قد حققوا المليارات على حساب الثلاثة ملايين

لبناني.

ولتبيان هذه القضية الهامة نعطي مثلاً بسيطاً، فتصوروا ان الذي استدان مبلغ ١٠٠ مليون ليرة قبل سنتين عندما كان سعر الدولار ٥ ليرات قد جنى أرباحاً بما يقارب ١٨٠ مليون ليرة، وليس من أمواله، ولكن من أموال اقترضها... فاللبناني الذي حول أمواله الى عملة أجنبية لم يربح ولكنه حفظ القوة الشرائية لأمواله، أما الأفراد والمؤسسات الذين اقترضوا الليرة دون حدود، فهم الذين جنوا الثروات على حساب اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق.

هناك بضعة مصارف قليلة العدد، تعمل في الداخل والخارج، وهناك عدد من الأشخاص قد يتراوح عددهم بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص، قد شكلوا «البالوعة» التي تصب فيها أموال اللبنانيين، وأدت هذه الحالة الى عدم إمكانية المستخدمين والأجراء في التصدي للواقع الاقتصادي الجديد حيث ضعفت القدرة الشرائية لمرتباتهم، كما ذابت القدرة الشرائية لتعويضات نهاية خدمتهم..

كذلك، ان الصناعة في لبنان لم تعد تستطيع أن تمول شراء الآلات الحديثة اللازمة لها، فالآلة التي كانت تساوي قيمتها ٥ ملايين ليرة، أصبح سعرها أغلى من ذلك بكثير حيث لا يستطاع شراؤها بعد أن بلغت قيمتها الآن ٢٥ مليون ليرة، بحكم إنخفاض قيمة الليرة اللبنانية..

كما ان العديد من التجار لم يعد بإستطاعته تنشيط حركة البيع إلا بحدود دنيا، بعد أن ارتفعت الأسعار بشكل مثير، بالطبع علينا أن نستثني من هؤلاء التجار، تجار المواد الغذائية والأدوية والسلع التي لا يمكن للناس أن يستغنوا عنها في حياتهم اليومية..

كيفية المعالجة

▫ إذاً، كيف المعالجة في هذه الحالة الصعبة جداً والتي تسبب مخاطر معيشية جمة على المواطن اللبناني؟

ـ أما عن كيفية المعالجة، فأقول ان الموضوع يقسم الى قسمين:

١ ـ المضاربة الداخلية.

٢ ـ المضاربة الخارجية..

أما بشأن المضاربة القائمة داخل لبنان، فقد حاول المصرف المركزي اتخاذ تدبير هام يوم الأربعاء (١٢ شباط ١٩٨٦) إذ قرّر أن يسحب من المصارف عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي بمعدل ٤٪ الفائض الذي تتم بواسطته المضاربة.. فكان أن تمت ضغوطات وتدخلات على أعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان وذلك لمنع إتخاذ القرار، وخاصة من قبل وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية، ولكن مصرف لبنان إتخذ القرار، فكان أن قام وزير المالية الرئيس كميل شمعون وصرّح على التلفزيون بأنه طلب الى مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان الاعتراض على القرار فوراً، من أجل تعليق تنفيذه، وقد أعدنا درس الناحية القانونية المتعلقة بمدى تأثير اعتراض وزير المالية، فتبين لنا أن قانون النقد والتسليف يترك الأمر لحاكم مصرف لبنان شخصياً، فإذا رفض تعليق القرار، أو إذا لم يتخذ أي قرار تجاه مفوض الحكومة، فإن قرار المصرف المركزي يصبح نافذاً بصورة تلقائية.

وقد تذرع الرئيس شمعون بأن قرار مصرف لبنان يحدث ضيقة في السيولة ويدفع الفائدة الى الارتفاع والدولة لا تستطيع أن تتحمل الفائدة المرتفعة.. هذا القول ظاهرة دين وإيمان، ولكن ماذا عن باطنه؟ إن جميع اللبنانيين يذكرون أن وزير المالية الكريم قال في تصريح قدمه التلفزيون قبل بضعة أيام، عندما ارتفع سعر الدولار بشكل مثير، أن الأمر لا يتعلق به، وإنما هو من مسؤولية وإختصاص مصرف لبنان، ولماذا اليوم يحاول منع مصرف لبنان من تخفيض أسعار العملات الأجنبية؟! وأقول هنا، إن تخفيض أسعار العملات الأجنبية ممكن الى حد كبير لأن مصرف لبنان قادر فعلاً على اتخاذ القرارات، وقادر في الوقت نفسه على عرض الدولارات في السوق لوأد المضاربة، فالمصرف المركزي يملك من مخزون الذهب والدولارات ما يزيد عن ٤ مليارات من الدولارات والكمية التي تشتري من الدولارات من جديد أصبحت قليلة بالنسبة لسعر الدولار، ولو فرضنا أن مليار ليرة تتم المضاربة بها من جديد فهي لا تساوي أكثر من ٥٠ مليون دولار، وبالتالي يمكن لمصرف لبنان أن يخفض قيمة الدولار الى حد مناسب ويكسر المضاربة، ويقطع دابر المضاربة، هذا بالاضافة الى سلطاته في فرض الاحتياطي ليسحب ليرة المضاربة من السوق..

تدابير هامة للمصرف المركزي

وأعود الى موضوع الفائدة التي ذكرها وزير المالية فأقول: إن المضاربة هي التي ترفع سعر الفائدة، وأكرر هنا ما قلته في المؤتمر الصحفي الذي عقدته منذ أقل من شهر، وهو أن تدويل الليرة اللبنانية أو بتعبير أبسط، ان اقتراض الليرة من قبل مؤسسات في الخارج ومن هم ورائها يجعل سعر الليرة لا تتحكم بها أسعار الفوائد الداخلية التي يستطيع مصرف لبنان ضبطها لأن مستقرضي الليرة في الخارج يدفعون فوائد أعلى مما هي أسعار الفوائد في لبنان ولأنهم يحققون ببيع الليرة لقاء الدولار، أرباحاً باهظة، فإذا عدنا الى موضوع التدويل، تدويل الليرة اللبنانية، وهو السبب الثاني الذي يخفض سعر صرفها، وإتخذنا التدابير من أجل إستقراض الليرة من قبل المصارف المقيمة، نكون قد قطعنا دابر المضاربين من الخارج وفرضنا على البنوك والأفراد الذين يقومون بتلك المضاربة أن يعودوا الى وضع جديد يعرضون فيه الدولار في بيروت فتنخفض أسعاره، وقد تشاورنا مع مصرف لبنان لوضع صيغة قرار المقتضى اتخاذه، ولكن بدأت العراقيل توضع أمام القرارات لأنه لا تزال أمام المؤسسات، وكذلك المضاربين والمستفيدين، مجالات واسعة جداً للاثراء من جديد على حساب اللبنانيين

إنني هنا أدعو اللبنانيين من مختلف

الطوائف ومن مخلف الاتجاهات السياسية والنقابية والفكرية الى الوقوف بشدة أمام هذه المجموعة الصغيرة التي تفقر الشعب اللبناني غير آبهة من جراء افقاره أو بتدهور أوضاعه ومؤسساته وفعالياته الاقتصادية.

لا لتدويل الليرة

□ خلال مؤتمرك الصحافي طرحت عدة أفكار بمثابة مشروع أولي لإنهاء تدهور الليرة اللبنانية، هل يمكن تلخيصها؟

ـ الواقع إنني طرحت خطة متكاملة لمجابهة انخفاض قيمة الليرة اللبنانية وذلك بإستعمال أدوات السياسة النقدية التي ذكرت بعضها أعلاه، وبقيام المصرف المركزي الى توجيه المصارف من أجل تنبيهها الى مخاطر ضعف الليرة ومبادرتها بتخفيف قلق الجمهور، كما دعوت المصرف المركزي وجميع المصارف الى قيام إعلام ذكي يشرح للجمهور أن السلطات النقدية قادرة كل القدرة سواء بما تملك من حق إتخاذ القرارات أو بالاحتياط الكبير للذهب والنقد النادر، المتوفرة جميعها في مصرف لبنان، لا على وقف تدهور الليرة فقط، ولكن على إعادة سعرها الى حد مقبول، متناسب مع مصلح اللبنانيين.

وهنا أود التنويه بأمرين:

الأول، وهو انه ليس على الدولة ديون خارجية بالعملة الأجنبية، وان الأموال التي وردت في العام ١٩٨٥ زادت على الأموال التي خرجت منه بـ ٢٥٠ مليون دولار. إذ نأمل من الوزيرين أن لا يتدخلا مع مصرف لبنان وهو سيكون قادراً على وضع حد للمضاربة.

وإنني إقترحت في خطة المواجهة أن يعطى رئيس لجنة الرقابة على المصارف الصلاحية الممنوحة لمدقق حسابات البنوك، لكي يستطيع كشف المضاربات الحاصلة في بعض البنوك.

أجرى الحوار:
محمد مسلماني

الدكتور الياس سابا
أسوأ فترة تشهدها البلاد
والمطلوب معالجة سياسية لا اقتصادية فحسب

قال الوزير السابق الدكتور الياس سابا، في حديث أدلى به «للتحرر العمالي» ان الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد مرشحة للتفاقم، بسبب المعالجات الخاطئة، خصوصاً وان المرض الاقتصادي لم تعد تنفع معه المعالجات المحض اقتصادية.

ورأى الدكتور سابا ان الزيادة التصحيحية التي حصل عليها العمال والموظفون هي حقنة تخديرية مؤقتة. وتوقع أن يكون المواطن الذي يعاني من الأعباء المعيشية المرهقة أداة ضغط هائلة نحو التغيير السياسي.

أسوأ فترة

ورداً على سؤال حول انعكاس الوضع السياسي على الوضع الاقتصادي وانخفاض القيمة الشرائية للعملة اللبنانية، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، قال الدكتور سابا:

• ان الوضع الاقتصادي اليوم يمر في أسوأ فترة منذ العام ١٩٤٣.. وهذا الوضع مرشح لأن يتفاقم سوءاً مع الأيام القادمة، ولا أرى بوادر تحسن خلال وقت قريب، كما لا يمكن للمعالجات الاقتصادية اليوم، بعد أن تفاقم المرض الاقتصادي، أي المعالجات المحض اقتصادية، أن تنفع، لأن المعالجة يجب أن تبدأ بالقيادة السياسية.

وعن الاجراءات التي يمكن اتخاذها لوقف حالة التدهور الاقتصادي التي تعاني منها البلاد، والتي تنعكس سلباً على الأوضاع المعيشية للمواطنين، قال الدكتور سابا:

• ان أية معالجة نقدية مالية لم تنفع اليوم. فالمريض الذي نعالجه اليوم والذي اسمه الاقتصاد اللبناني، ليست مشكلته في الدواء الذي يوصف له، أو ان هذا الدواء ليس نافعاً، بل المشكلة الكبرى أن الطبيب المداوي ليس طبيباً، ولا علاقة له بالطب، والمشكلة أيضاً ان المرض لا علاقة له بالتمريض، كما ان المستشفى ليست مستشفى بل هي زريبة.. اذن المشكلة ليست محصورة بنوعية العلاج الاقتصادي المطلوب، أو أننا نستعمل علاجاً خاطئاً، المشكلة ان كل المعالجين لا علاقة لهم بالعلاج أو الطب، حتى لو انك أعطيت هذا المعالج الدواء الناجع والشافي فهو لن يتمكن من استعماله أو الافادة منه.

حقنة تخديرية

وعلّق الدكتور سابا على الزيادة التصحيحية للأجور والتي بلغت نسبتها ٤٠٪، خصوصاً بعد أن ارتفعت الأسعار خلال شهرين فقط من هذا العام، بحيث فاقت نسبة الزيادة التصحيحية، فقال:

• برأيي ان هذه الزيادة هي حقنة تخديرية مؤقتة، ولا يمكن لنا أن نعالج المشكلات الاقتصادية الناتجة اليوم، وبعد هذا التفاقم المخيف الذي شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية، لا يمكن لنا أن نتصدى له بالمعالجات الجزئية.. فالمفروض أن تكون المعالجة على مستوى الاقتصاد اللبناني ككل، وعلى مستوى الوطن ككل.

وختم الدكتور سابا حديثه بقوله:

• نتيجة هذا الارباك الذي يعيشه المواطن اللبناني، والصعوبة التي يجدها في تأمين متطلبات حياته الضرورية، له ولعائلته، فبتصوري أن هذا المواطن سيصبح آلة ضغط هائلة ومخيفة، ليس نحو تصويب الأوضاع الاقتصادية فقط، بل وأيضاً نحو التغيير السياسي في البلاد.

دراسة مؤشر الغلاء السنوي للحركة النقابية:

• ارتفاع الاسعار في كانون الثاني ١٩٨٥ بنسبة ٦٩,٧٪
• السلع المستوردة الاكثر ارتفاعا والمحلية تقاربها.
• مستوى الاسعار في المناطق الوطنية هو الاعلى

أكدت الدراسة التي أعدتها مؤسسة البحوث والاستشارات لصالح الاتحاد العمالي العام في نهاية ١٩٨٥، أن ارتفاع أسعار الاستهلاك قد سجّل في آخر كانون الأول ١٩٨٥ نسبة تصاعدية بلغت ٦٩,٧٪.

وقد تضمنت هذه الدراسة سلسلة من الوقائع والحقائق الهامة والمثيرة، نرى لزاماً علينا أن ننشر نصها فيما يلي، خاصة بعد أن انتهت المفاوضات مع وزارة العمل وأصحاب العمل والاتحاد العمالي العام الى اقرار تصحيح الأجور والرواتب بنسبة ٤٠٪ ورفع الحد الأدنى للأجر الى ٢٣٠٠ ليرة، وتحميل أصحاب المداخيل الصغيرة المزيد من الأعباء، دون أن يرافق هذا القرار أية اجراءات لتحديد الأسعار ومكافحة الاحتكار:

الاتجاهات البارزة في تطور الأسعار خلال عام ١٩٨٥

عرف لبنان خلال عام ١٩٨٥ تحولاً بارزاً في مسيرة التضخم. فبعدما شهدت البلاد نسبة تضخم وسطية تقارب الـ ٢٠ في المئة سنوياً منذ أواسط السبعينات، تعدل منحى الأسعار صعوداً، بصورة جذرية، ابتداء من الفصل الأخير من عام ١٩٨٤، ثم تواصل هذا المنحى التصاعدي خلال عام ١٩٨٥، مع بعض التقلبات من فصل الى آخر.

وقد لوحظ، من خلال معاينة تطور أسعار الاستهلاك، ان هذه الأسعار قد تأثرت أساساً بانخفاض سعر الصرف الخارجي لليرة اللبنانية، اضافة الى استمرار تأثرها بعوامل التضخم الكلاسيكية الأخرى التي اعتادت على فعل فعلها خلال السنوات الماضية. وقد شكل انخفاض سعر الليرة محصلة للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدةفي البلاد ولتدهور مؤشرات الانتاج في القطاع الخاص وتعاظم الدين العام. ويمكن، في ضوء الزيادات الحادة الأخيرة التي طالت الأسعار، استخلاص الاتجاهات الأساسية التالية:

ارتباط الأسعار مع صرف الليرة

أولاً ـ ان الارتباط بين أسعار الاستهلاك المحلية وسعر صرف الليرة الخارجي لم يكن ارتباطاً آلياً ومباشراً، بمعنى ان الأسعار المحلية لم تكن ترتفع بمجرد انخفاض السعر الخارجي لليرة، بل ان «فترة زمنية» كانت تفصل بينهما، فجاء تكيف أسعار الاستهلاك متأخراً بعض الشيء (ما بين شهرين وثلاثة أشهر) عن حركة سعر صرف الليرة الخارجي. وهذا ما يفسر الى حد معين التقلبات في مستوى مؤشر الأسعار. وتعتبر هذه «الهوة الزمنية» أمراً طبيعياً، من زاوية النظرية الاقتصادية، وهي تعود الى وجود المخزون المحلي من السلع والخدمات، والى تفاوت سرعة ردود الفعل من قبل المستوردين والتجار حيال تطور سعر صرف الليرة الخارجي لليرة، كما تعود الى تفاوت نسبة انخفاض الليرة تجاه العملات الأجنبية المختلفة التي تسوى بواسطتها قيمة المستوردات اللبنانية. كذلك يلاحظ في الاطار ذاته، ان أسعار الاستهلاك لم تكن تنخفض عند تحسن سعر صرف الليرة، مما يشير الى عدم قابلية الأسعار للانخفاض بصورة عامة.

الارتفاع الأعلى للسلع المستوردة

ثانياً ـ أظهرت متابعة أسعار الاستهلاك على مدار عام ١٩٨٥ ان السلع التي سجلت أعلى الارتفاعات تنتمي معظمها الى طائفة السلع المستوردة. ومعروف ان هذه السلع تدفع أثمانها بالعملات الأجنبية، وقد انعكس ارتفاع هذه العملات على أسعار المستوردات كاملاً وان مع بعض التأخر. وفي بعض الحالات، سجلت أسعار بعض السلع المستوردة ارتفاعات نسبية اضافية، سواء بسبب ارتفاعها اصلاً في بلدان المنشأ، أم بسبب ميل بعض المستوردين، في ظل احتدام المضاربات والتقلبات العنيفة في أسعار صرف الليرة، الى استباق الارتفاع في أسعار العملات الأجنبية.

والمنتجة محلياً

ثالثاً: سجلت أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة محلياً، ارتفاعات كبيرة، هي الأخرى، وان كانت هذه الارتفاعات تقل، نسبياً، عن تلك التي شهدتها أسعار المنتجات المستوردة. ولكن الملاحظ ان الهامش بين أسعار المنتجات المحلية وأسعار المنتجات المستوردة، قد مال بصورة تدريجية نحو الانحسار. وبالرغم من أن نسبة «المدخلات

المستوردة» (Inputs Importés) في اجمالي قيمة الانتاج المحلي لا تزيد وسطياً عن ٤٠ في المئة، فإن ميل أسعار المنتجات المحلية للحاق بأسعار المنتجات المستوردة يعكس رغبة المنتجين المحليين في زيادة هامش أرباحهم، مستفيدين من ثبات الأجور على مدار السنة ومتذرعين بالتطورات النقدية التي استجدت عام ١٩٨٥، وسط انعدام فعالية أدوات الرقابة على أسعار الانتاج والاستهلاك المحلية.

التفاوت بين المنطقتين وبين الفصول

رابعاً ـ يستدل، من خلال متابعة أسعار الاستهلاك، حصول بعض التفاوت في تطور هذه الأسعار بين المنطقتين الشرقية والغربية من بيروت. وقد لوحظ، بشكل عام ان أسعار الاستهلاك في المنطقة الغربية كانت أعلى منها في المنطقة الشرقية، وهذا ينطبق بشكل أساسي على المواد الغذائية، التي يستورد معظمها من الخارج. ويبدو ان تركز الجزء الأكبر من مستودعات كبار التجار والمستوردين في شرق بيروت قد انعكس زيادة اضافية في أسعار الاستهلاك في المنطقة الغربية، خاصة مع تزايد الفوضى والتسيب الناتج عن تعدد «المراكز الفاعلة». في هذه المنطقة. كل ذلك في ظل استمرار تشرذم الأسواق وتفاقم صعوبات النقل والانتقال بين شطري العاصمة.

خامساً ـ أظهرت المعاينة الفصلية لمستويات المؤشر خلال عام ١٩٨٥، تباين معدلات ارتفاع الأسعار من فصل الى آخر. ففي الفصل الأول سجل مؤشر الأسعار قفزة هائلة، هي الأكبر في تاريخ البلاد الحديث (نحو ٢٩ في المئة)، أعقبها استقرار شبه عام في الفصل الثاني حيث لم يرتفع المؤشر الا بنسبة ١,١ في المئة، ليعود فيسجل قفزة جديدة في الفصل الثالث (نحو ١٩,٥ في المئة)، قبل أن تخف حدة ارتفاعه، بعض الشيء في الفصل الأخير من العام (٩,١ في المئة). ويمكن بالاستناد الى تعاقب فترات الصعود الحاد والاسترخاء النسبي، توقع المزيد من الارتفاعات الحادة في الأشهر القادمة، لا سيما اذا استمرت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد على حالها، في الوقت الذي لا تزال معظم العوامل المولدة للتضخم قائمة بل ومتفاقمة.

مؤشر أسعار الاستهلاك خلال عام ١٩٨٥

وفي ما يلي نتيجة المؤشر:

أظهرت الحسابات التفصيلية ان نسبة ارتفاع أسعار الاستهلاك في بيروت قد بلغت ٦٩,٧ في المئة بين كانون الأول ١٩٨٤ وكانون الأول ١٩٨٥.

أما المعدل السنوي لارتفاعات أسعار الاستهلاك خلال عام ١٩٨٥، والمبني على مقارنة مستويات المؤشر في الفصول الأربعة من عام ١٩٨٥ مع مثيلاتها عام ١٩٨٤، فقد بلغ ٦٤,٤ في المئة.

وقد سجل الفصل الثالث الارتفاع السنوي الأعلى في الأسعار، حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٨١,٠ في المئة بين أيلول ١٩٨٥ وأيلول ١٩٨٤، بينما سجل الفصل الأول الارتفاع السنوي الأدنى، الذي بلغ ٥٠,٨ في المئة بين آذار ١٩٨٥ وآذار ١٩٨٤.

واستناداً الى مستويات المؤشر في كانون الأول ١٩٨٥، يمكن القول ان النسبة الوسطية الفصلية لارتفاعات الأسعار خلال عام ١٩٨٥ قد بلغت ١٤,١ في المئة، وان النسبة الوسطية الشهرية لهذه الارتفاعات قد بلغت ٤,٥ في المئة.

وقد ارتفع مؤشر الاستهلاك بنسبة ٩,١ في المئة في الفصل الأخير من العام بين كانون الأول ١٩٨٥ وأيلول ١٩٨٥. ويفسر تدني نسبة الارتفاع الفصلي هذا (٩,١ في المئة) عن المعدل الفصلي خلال عام ١٩٨٥ (١٤,١ في المئة)، بالثبات النسبي في أسعار المواد الغذائية في الفصل الأخير، خلافاً للارتفاع الحد الذي سجلته هذه الأسعار في الفصل الثالث. وتنبغي الإشارة الى أن باقي أبواب الانفاق قد سجلت ارتفاعات ملحوظة في الفصل الرابع، كونها تشمل بنوداً لا تدخل في حساب المؤشر الا في هذا الفصل. ومن هذه البنود الملابس الجاهزة الشتوية والايجارات، وأقساط المدارس والكتب والنقل المدرسي.

١ ـ المواد الغذائية

حققت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٦٩,٦ في المئة في كانون الأول ١٩٨٥، واستقرار نسبياً في الفصل الأخير من السنة، حيث تراجعت هذه الأسعار بنسبة ١,٦ في المئة مقارنة مع أيلول ١٩٨٥.

وقد سجلت على الارتفاعات السنوية في البنود التالية:

باب الانفاق	الارتفاع خلال سنة (في المئة)
ثمار جوزية وبذور	١٦٥
بيض	١١٠
مشروبات ومرطبات	٢١٠
لحوم ومشتقاتها	٩٥
حليب وأجبان	٩٠
مواد غذائية متفرقة	١١٣

وفي الفصل الأخير من العام، واصلت أسعار معظم السلع الغذائية ارتفاعها وان بوتائر أقل مما كانت عليه في الفصل الثالث، الا ان بعض البنود شهدت انخفاضاً، لا سيما المواد السكرية (تراجع أسعار السكر) والسمك والسردين والخضار والفاكهة. وفيما يعود الى الخضار والفاكهة فإن الانخفاض كان صورياً لأن تركيب السلة في كانون الأول يختلف عنه في أيلول (خضار وفاكهة شتوية في كانون مقابل خضار وفاكهة صيفية في أيلول).

٢ ـ الملابس والبياض

بلغت نسبة الارتفاع السنوية في كانون الأول ١٩٨٥ نحو

٩٦,٨ في المئة، بينما بلغت ٣٧,٢ في المئة في الفصل الأخير من العام.

وقد تعدت الارتفاعات السنوية في هذا الباب نسبة ٧٥ في المئة في جميع البنود.

باب الانفاق	الارتفاع خلال عام
الملابس الجاهزة للرجال	٧٨
الملابس الجاهزة للنساء	١٠٩
الملابس الجاهزة للأولاد	١١٠
الملابس الداخلية والبياض	١٣٥
الأحذية	٧٨
بياض المنزل	١١٩

٣ ـ السكن

ارتفعت أكلاف هذا الباب بنسبة ٥١ في المئة خلال عام ١٩٨٥. ويعود هذا الارتفاع الحاد الى ما سجلته السلع الاستهلاكية المعمرة (تجهيزات المنزل الكهربائية، الأثاث). من زيادات قاربت ١٥٠ في المئة خلال السنة، في حين لم يسجل مؤشر الايجارات (العقود القديمة والجديدة) سوى ارتفاع وسطي بنسبة ٤ في المئة. أما بند التصليحات والترميمات فقد ارتفع بنسبة ٥٣ في المئة.

٤ ـ مصاريف أخرى

ارتفع مؤشر المصاريف الأخرى بنسبة ٦٤,٧ في المئة عام ١٩٨٥ (١٧,٩ في المئة في الفصل الأخير). وتحققت أعلى الارتفاعات السنوية في البنود التالية:

باب الانفاق	الارتفاع خلال عام (في المئة)
التطبيب والدواء	٧٤
العناية الشخصية	٨٧
الهاتف	١٠٠
التنظيف ومواد التنظيف	١١٦
الخدم	١١٣
السجائر والتنباك	٧٠

جدول رقم ١
جدول تفصيلي للارقام القياسية
لاسعار الاستهلاك في بيروت (١٩٦٦ ـ ١٠٠)

ابواب الانفاق	التثقيل	كانون ١ ٨٤	اذار ٨٥	حزيران ٨٥	ايلول ٨٥	كانون ٨٥
المواد الغذائية	٤٢,٨٠	٩١٦,٠	١٢٩٣,٦	١٢٦٩,٧	١٥٧٨,٢	١٥٥٣,٣
الملابس والبياض	٨,٥٥	١٠٨٢,٨	١١٥٦,٣	١٣٨٥,٥	١٥٥٣,٤	٢١٣١,٤
السكن	٢٣,٤٥	٣٠١,٠	٣٥٢,٨	٣٥٥,٠	٣٨٥,٠	٤٥٤,٤
مصاريف اخرى	٢٥,٢	٨٦٩,٠	١٠٤٥,٨	١٠٥٢,٠	١٢١٤,٥	١٤٣١,٢
المجموع:	١٠٠,٠٠	٧٧٤,٢	٩٩١,٨	١٠١٠,٢	١٢٠٤,٥	١٣١٤,٢

جدول رقم ٢
نسبة الارتفاعات لاسعار الاستهلاك المحققة في بيروت في شهر كانون الاول ١٩٨٥

ابواب الانفاق	التثقيل	كانون ١ ٨٥	اذار ٨٥	حزيران	ايلول
المواد الغذائية	٤٢,٨	٦٩,٦	٢٠,١	٢٢,٣	١,٦
الملابس والبياض	٨,٥٥	٩٦,٨	٨٤,٣	٥٣,٨	٣٧,٢
السكن	٢٣,٤٥	٥٠,٩	٢٨,٨	٢٨,٠	١٨,٠
مصاريف اخرى	٢٥,٢	٦٤,٧	٣٦,٨	٣٦,٠	١٧,٩
المجموع	١٠٠,٠٠	٦٩,٧	٣١,٦	٣٠,١	٩,١

العمال وحدهم يدفعون ثمن الكارثة!؟

المواجهة النقابية والشعبية الواسعة باتت ضرورية ضد نهج الافقار والتجويع

حول نتائج الأزمة الاقتصادية التي تتفاقم في البلاد، ودور الحركة النقابية في مواجهة قوى الاستغلال والاحتكار تحدث الى «التحرر العمالي» النقابي يوسف حرب رئيس نقابة عمال الخياطة، والنقابي اسماعيل بدران، أمين سر نقابة عمال الميكانيك والصلب.

لماذا لم تصحح أجور العمال حسب مؤشر أصحاب العمل على الأقل؟

أجاب النقابي حرب على أسئلة «التحرر العمالي» قائلاً:

ـ نحن كحركة نقابية لم يكن عندنا أي وهم أن المطالبة بتصحيح الأجور ستحل المشكلة التي تعاني منها الطبقة العاملة، أي مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار، وتدني القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، وتنطلق في اعتقادنا هذا من عدة ملاحظات، أبرزها:

١ ـ بات ضرورياً تغيير أشكال احتساب مؤشر الغلاء، أي أسلوب التثقيل الذي يتم على أساسه احتساب نسبة التصحيح، لأن هذا الأسلوب يستخدم منذ أوائل الستينات. أما الآن فقد طرأت عدة تعديلات على سلة الاستهلاك بعد أن أدخلت أصناف عديدة كانت تعتبر في الماضي من الكماليات، أما اليوم فقد أصبحت من الضروريات.

٢ ـ ضرورة تثبيت لجنة المؤشر، وذلك عن طريق اصدار قانون بانشائها وايجاد الكادر الفني والاداري اللازم لها حتى تتمكن من القيام بمهماتها الاحصائية، وبالتالي حتى تصبح قادرة على اصدار نسبة المؤشر.. واعطائها صلاحية اصدار نسبة التصحيح بقانون دون العودة الى أي مرجع آخر، ويكون هذا القانون ملزماً لجميع الفرقاء.

٣ ـ أما بالنسبة للمفاوضات التي جرت هذا العام بين الاتحاد العمالي العام وممثلي أرباب العمل، حول موضوع تصحيح الأجور والنسبة التي حصل عليها العمال، فبرأينا أن الأسلوب الذي اتبعته قيادة الاتحاد العمالي العام بطرح مؤشر الغلاء لم يكن على المستوى المطلوب، حيث كان على هذه القيادة أن تراعي الرقم الذي سجله المؤشر الفعلي لارتفاع الأسعار، ولو بحده الأدنى، أي ما طرحه مؤشر أصحاب العمل، الذي وصل الى الـ ٦٠٪.

لا حل الا بتنفيذ مطالب المؤتمر العمالي

ورداً على سؤال حول موجة الغلاء المستشرية والأسعار التي ترتفع عشوائياً وامكانية وقف هذه الموجة، قال السيد حرب:

ـ لا يمكن وقف موجة الغلاء الا بقيام الدولة بأدنى واجباتها تجاه المواطنين، وعبر اجراءات سريعة وحازمة من قبل المسؤولين، وأهمها تنفيذ المطالب التي وردت في مذكرة الاتحاد العمالي العام التي رفعها الى المسؤولين بعد مؤتمره الأول الذي عقده في العام ١٩٨٠. ومن هذه المطالب:

- انشاء الشركة الوطنية للمحروقات، وانشاء المكتب الوطني للدواء، وانشاء المكتب الوطني للاستيراد التعاوني، الغاء المرسوم الاحتكاري ٣٤، تعميم النقل المشترك على جميع المناطق اللبنانية، زيادة عدد المستشفيات الحكومية وتطويرها وتجهيزها بالمعدات اللازمة والكادر الطبي، والعمل على تقوية قطاع التعليم الرسمي وجعله مجانياً في المرحلة الابتدائية كحد أدنى.

وتطرق السيد حرب في حديثه الى ما

يعانيه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقال،

ـ لقد بات ضرورياً العمل على تصويب أوضاع هذه المؤسسة ادارياً ومالياً، وتعديل بعض الأنظمة، خصوصاً ما يتعلق منها بتعويض نهاية الخدمة، في مجمل البنود، اضافة الى شمولية الصندوق لجميع المواطنين اللبنانيين، خاصة العمال الزراعيين، وعمال البناء، وبعض المهن الحرة الأخرى، والتصدي لمحاولات الهيمنة على الصندوق التي تقوم بها بعض الفئات، سعياً لنقل المركز الرئيسي للصندوق الى مناطق أخرى!

وختم رئيس نقابة عمال الخياطة حديثه قائلاً:

ـ ولا بد في هذا المجال من الإشارة الى نقطتين هامتين، الأولى: ضرورة تعديل بعض الأنظمة التي تمنع المرأة من الحصول على كامل حقوقها من الصندوق أسوة بالرجل، مع أنها تدفع المترتب عليها لصندوق الضمان، كما يدفع أي عامل أو موظف، أما النقطة الثانية فهي قضية تأخير صرف المعاملات للمضمونين والتي يعود سببها الى تردي الوضع الاداري، ونقص عدد الموظفين العاملين، وغياب البعض الآخر، اضافة الى الاهمال الذي تلاقيه هذه المعاملات من قبل بعض الموظفين المتواجدين!..

أزمة بنيوية

أما السيد اسماعيل بدران، أمين سر نقابة عمال الميكانيك والصلب في لبنان، فقد قال رداً على سؤال حول أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن اللبناني، فقال:

ـ لقد بات هناك قناعة لدى اللبنانيين عموماً ـ بمن فيهم أولئك الذين كانوا يكابرون في طبيعة ومصادر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ـ بأن الأزمة القائمة اليوم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ليست هي أزمة عابرة أو نكسة عارضة، بل هي أزمة نوعية جديدة لها أساسها وجذورها في بنية النظام السياسي والاقتصادي القائم على مختلف الأصعدة، وبمعنى آخر بات واضحاً للعيان اليوم ان الأزمة البنيوية التي تشهد فصولها لم ولن تجد حلاً لها سوى عن طريق التغيير الجذري في هذه البنية بكل ما لها وما عليها..

كارثة الانفاق التضخمي

فالموازنة العامة، يتابع السيد بدران، التي تمتاز بسياسة انفاق تضخمي تصل الى أكثر من ٨٠٪ لا نجد مصدر التغطية الأساسي لها سوى الضرائب التي تطاول الفئات الشعبية من المواطنين، حيث يتم مثلاً تغطية العجز الناتج أصلاً عن سياسات خاطئة (التسلح، الجيش، الميزانيات السرية، السمسرة، الخ...) بزيادة الرسوم والضرائب ورفع الدعم عن السلع الحيوية الأساسية كما جرى في موضوع المحروقات، في حين انه لم تعدل السياسة الضريبية باتجاه تصاعدي يطاول كبار المتمولين والشركات الاحتكارية، بل على العكس، وكما هو معروف فإن الشركات الكبرى وكبار الرأسماليين وأصحاب المصارف وجدوا ألف طريقة للتهرب من دفع الضرائب العادية على مداخيلهم الكبرى، سواء تلك التي تسمح بها القوانين نفسها، أو عن طريق الرشوة التي سادت وتسود العلاقات الوظيفية في الدولة على مختلف مستوياتها، وخصوصاً المستويات العليا منها.

القلق: سيد الموقف

وتحدث السيد بدران عن الحالة اليائسة التي وصلت اليها الطبقة العاملة والفئات الشعبية الأخرى نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، وتدني مستوى القدرة الشرائية للأجور، والارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار، خصوصاً أسعار المواد الغذائية الضرورية، فقال:

ـ لقد تحول البلد فعلاً الى غابة يأكل فيها وحش الرأسمال تعب ومستقبل الناس وتنخرط في عملية النهب المنظمة هذه، بالإضافة الى البنوك وكبار المستوردين المحتكرين والتجار، فئات وقوى من داخل السلطة نفسها كما أشرنا وتأتي في اطار المعالجات الجزئية مسألة تصحيح الأجور كمثال فاقع... ففي حين وصلت نسبة غلاء المعيشة حسب مؤشر الاتحاد العمالي العام الى حوالي ٧٠٪، (وهذه النسبة لا تعبر عن المستوى الحقيقي للغلاء بسبب تركيبة مؤشر الأسعار الذي بات بحاجة الى تعديل في سلة التثقيل) نجد ان الدولة وأصحاب العمل قد فرضوا على العمال تقشفاً جديداً في معيشتهم يصل الى ما يزيد عن الثلث، حيث أعطيت زيادة الـ ٤٠٪ بدلاً رقم المؤشر المعترف بصحته حتى من قبلهم، وفي أي حال فقد خسر العمال والموظفون الـ ٤٠٪ كلها خلال الشهر ذاته الذي أعلن فيه قرار التصحيح وقبل أن يحصل عليها هؤلاء.

وختم السيد بدران حديثه بالدعوة الى تجنيد مختلف فئات الشعب لمواجهة هذه الأزمة، وقال:

ـ ان هذا الواقع يفرض الاستنتاج البديهي، وهو ان لا حل للأزمة سوى باجتثاث أسبابها ومسبيبها، أي نظام الاستقلال الرأسمالي الحر وأدواته وقوانينه، لأن الطبقة العاملة وحدها، بمصالحها وحجمها وقدراتها النضالية، مؤهلة لقيادة عملية التغيير هذه. وهذا يفرض على الحركة النقابية التقدمية والديمقراطية أن تعمل على وضع برامجها بما يتناسب والمهام الجديدة التي تطرحها الأزمة المفتعلة، وأن تجند أوسع فئات العمال والموظفين في المدن والأرياف، في حملات تعبوية وتثقيفية وتنظيمية تصل الى المستوى الذي يمكنها فعلاً من مواجهة مثل هذه الأزمة بالتحالف مع كافة القوى والفئات المتضررة والتي تنشد وطناً حقيقياً تسوده العدالة والديمقراطية والحرية.

شهادات واقعية
من الجناح والرمل العالي وبرج البراجنة
تتحدث عن النتائج الاجتماعية للازمة الاقتصادية
وتدعو الى المواجهة الحاسمة قبل فوات الاوان

الحرب الأهلية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ لم تقتصر على حرب المحاور وخطوط التماس والقذائف العشوائية وموجات النزوح وما شابه، بل بدأت في الأشهر الأخيرة الماضية مرحلة جديدة هي حرب الافقار والتجويع.

فهناك حفنة من المحتكرين والمضاربين والسماسرة، غير بعيدة عن مشاركة بعض أهل الحكم، قد شنت حرباً شعواء ضد الليرة والقوة الشرائية للمداخيل. وكان اللبنانيون ضحيتها، من مختلف المناطق.

فبالاضافة الى البطالة الواسعة الانتشار، جاءت موجة التضخم وارتفاع الأسعار لتقضي على كل ما تبقى من الآمال.

حول نتائج حرب الافقار والتجويع، قامت «التحرر العمالي» بجولة ميدانية في مناطق الجناح والرمل العالي وبرج البراجنة، وعادت بالشهادات المأساوية الواقعية الآتية:

الناس مخنوقه

١ ـ **علي زبيب** ٥٥ سنة أب لثلاثة أولاد يعمل حارساً في مدرسة الليسيه عبد القادر يقول: راتبي الشهري ١٤٧٥ ليرة ولم احصل على الزودة الجديدة بعد، الوضع لا يطاق والغلاء نار يكوي والمعاش الذي أقبضه لا يكفي لشيء إطلاقاً، لذلك أضطر للعمل على «السرفيس» لأحاول تأمين الخبز والدواء مع العلم أن شغل السرفيس في هذه الأيام بدون انتاج لأن أسعار القطع نار والتصليحات نار والأوتوبيس زاد الطين بلة «وما في رديات».

وأضاف: والرز يخبئونه واللحم صار الكيلو بـ ٧٥ ليرة، شو بدها تاكل الناس، يا ابني الناس عم يسرقوا من الجوع والحاجة، وسمعنا انو الخبز رح يرفعوا سعره.

وأضاف: يعلم الناس جميعاً ان السبب هو كبار التجار يجب على الزعماء في مناطقنا تشكيل قوة ضاربة خاصة للتجارة لمنعهم من الغش والاحتكار. الجائع قد يسرق سيارة على أبعد تقدير «يروحوا يشوفوا اللي عم يسرقوا ملايين من دمنا».

«كل شي نار»

٢ ـ **بدرية الزين** قالت: عندي أربع بنات لا يعملن وزوجي وحده يعمل بائع حلويات ولا يتجاوز دخله الشهري الـ ١٥٠٠ ليرة ماذا نفعل بهكذا مبلغ كل شيء نار، اللحمة و(المونة) والخضار كل شيء نار، كلما أردت شراء شيء أجد سعره ارتفع فأنتظر يوم أو يومين كي يرخص فأعود لأجده ارتفع من جديد. ألا يكفي ان أولادي بلا مدارس؟ كل يوم على هذه الحالة والرئيس الكبير والدولة والتجارة وتجار الدولار هم السبب.

الله يفرجها وتهدأ الأحوال الأمنية لكي يرخص كل شيء لأن هذا الوضع هو مصيبة لا تحتمل. يجب أن يكون هناك حل.

الذبح على.. الليرة

٣ ـ **علية برجاوي**: ندخل بيتاً آخر فتستقبلنا صاحبته علية برجاوي ٢٥ سنة بصوتها المبحوح حيث قالت على الفور: «لا تؤاخذوني صوتي مبحوح لأني أقضي وقتي في السوق أساوم التجار والباعة على السعر». وتضيف «نحن أربعة أشخاص، أخي فقط الذي يعمل حين يجد عملاً، لأن العمل قليل ولذلك فدخلنا قليل هذا بلد مقبل على مجازر رهيبة الناس سيذبحون بعضهم على ليرة بسبب الغلاء الذي لم يعد يحتمل وخاصة الدواء ماذا يفعل المريض؟ كل يوم تسعيرة جديدة لأصناف الدواء الضرورية لكل بيت مثل دواء الالتهابات والسعال وأدوية الأطفال وغيرها وغيرها». وتدخل فتحضر معها علبة دواء للإلتهابات وتقول: «كنا نشتريها بـ ٥ ليرات الآن صارت بـ ٢٠ ليرة، مع العلم أن هذا الصنف ضعيف وأرخص من غيره». ثم تتنهد من أعماقها وتتابع: «لازم يرحل أمين الجميل، رغم أنه لا يحل كثيراً من المشكلة لكن من يأتي

بعده سيخاف، يجب أن يكون الجميل درساً لغيره». ياما أطفال يصرخون ويئنون جوعاً وألماً بسبب غلاء الأكل والدواء والحليب إذا وجد، والناس بلا شغل».

الناس ستاكل بعضها

٤ ـ يوسف زيّون: عمره ٥٠ سنة يقول: «أنا أب لـ ١٢ ولد كلهم بلا مدارس، لأني بلا عمل، كنت أعمل في منطقة الدورة في مصلحة الخشب وبسبب الظروف الأمنية أصبحت عاطلاً عن العمل، أخرج بين وقت وآخر في سيارتي الخاصة وأشتغل فيها سرفيس لكي أستطيع تأمين خبز العائلة على الأقل، فالغلاء فاحش واللي كان بليرة صار بـ ٢٥ ليرة. واذا بقي الوضع هكذا الناس ستأكل بعضها وخاصة العاطل عن العمل، اليوم كثرت السرقات وكل هذا بسبب الجوع والفقر، بسبب وجود الجميل بالدرجة الأولى وبعدين التجار الكبار. نأمل الهدوء ورخص المواد الغذائية والأدوية وكل شيء وايجاد العمل لكل محتاج ولكل عاطل عن العمل في أي منطقة من لبنان دون أن يتعرض له أحد بسبب انتمائه الطائفي أو الوطني، لذلك أقول أنه يجب أن يطبق الاتفاق الثلاثي بالقوة لأنه يوقف الحرب ويعطي الأمان للناس وهذا ما لم يرض الجميل لذلك هو السبب ويجب الانتهاء منه بأي شكل من الأشكال.

كلنا بؤساء

٥ ـ تركي زريقات: ٣٠ سنة متزوج يقول: «عندي محل حداده وبويا للسيارات، كنت آخذ على السيارة ١٥٠٠ ليرة وكنا نربح فيها وكان هذا المبلغ يكفينا، اليوم نأخذ ٥٠٠٠ ليرة وربحنا أقل ولا يكفينا ما نربحه لسد حاجاتنا الضرورية. وذلك بسبب غلاء القطع من جهة وبسبب غلاء المعيشة من جهة ثانية. كل شيء صار مرتبط بالدولار والدولار فلتان ولا من يردع التجار ولا الاحتكار، إنها حالة بؤس حقيقي نعيشها اليوم، أصبحنا كلنا بؤساء العامل وصاحب المهنة والموظف بسبب هذه الحرب التي يشنونها علينا، لذلك أرى الحل بالأمن والاستقرار وإلغاء الطائفية السياسية.

مهجرون.. ولا أحد يهتم!

٦ ـ حسين جمعة: عمره ٢٩ سنة يقول: «أنا عامل أقبض ٢٢٠٠ ل.ل. بعد الزودة الأخيرة، أب لطفل واحد، لا أستطيع الإنجاب في هذا الوضع المتردي مرة ثانية لأن المعاش ماذا سيكفي؟ انه لا يكفي الطفل وحده خاصة بعد غلاء الحليب وأقل دواء إلتهاب للأطفال ثمنه ١٠٠ ليرة علبة النيدو بـ ١٥٠ ليرة ويخفونها من السوق انهم تجار ماذا؟ يتاجرون بدمائنا ولم يحمنا أحد، نحن مهجرون من «الشرقية» ولم نلق أي اهتمام من الدولة بينما لو كنا مهجرون من شرق صيدا مثلاً أو من الجية لوجدنا من يهتم بنا بدءاً بالدولة حتى الفاتيكان، حتى بيوتنا غير صالحة للسكن.

والسبب في كل ذلك هو التركيبة الطائفية التي تعطي طائفة معينة أكثر من غيرها بملايين المرات.

والسبب الثاني هو ما يسمونه (اقتصاد حر) أهذا هو الاقتصاد الحر؟ اذا هكذا فلا نريده لأنه يعطي فئة من الشعب لا تتجاوز الـ ٥٪ حق احتكار كل شيء والتلاعب بأسعار كل شيء وامتصاص دمنا. وللأسف يحصل كل ذلك وليست لدينا في مناطقنا لجان مراقبة مفروض أن تقوم الأحزاب الوطنية بمعاونة الشعب بدور الرقابة على التجار وعلى الأسعار، لأنك تسأل التاجر عن الأريال مثلاً فيقول: «مقطوع» وعندما يرتفع السعر بعد ساعة تجدها بكثرة. هذه فوضى والشعب لا يتحمل.

يجب إنشاء دولة عادلة تشعر مع المواطن أولاً ثم يشعر هو معها، تشعر بوجوده وتهتم به وتساعده الى أي طائفة أو منطقة انتمى. الشعب لا يرضى بهذه الأوضاع الناس في الغربية يتأثرون من الوضع المأساوي والغلاء أكثر منهم في الشرقية لأننا أصلاً فقراء أكثر من أهل الشرقية ولا نحتمل ١٪ مما يحصل وعدا عن ذلك فهناك في الشرقية عندهم ما يسمونه (هيئة شعبية) لمراقبة الأسعار وأنا لا أعرف اذا كانت لمصلحة الشعب هناك أم لا ولكن يجب على حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي انشاء محكمة ميدانية لمحاكمة التجار لمنعهم من الغش والتلاعب بالأسعار والتخزين وكذلك محاكمة تجار الدولار».

لماذا لا نتظاهر؟

وفي منطقة الرمل العالي في برج البراجنة كان لنا اللقاءات التالية:

٧ ـ حسين مريش: عمره ٢٢ سنة يقول: «أنا عامل أدوات صحية، أي يوم عمل و١٠ أيام عطلة. متزوج وايجار بيتي ٩٠٠ ليرة شهرياً. الحالة لا تطاق، أذكر عندما كنت في النبعة كانت أجرة نقل الراكب في البوسطة ١٠ قروش وعندما ارتفعت ٥ قروش قامت مظاهرات واحتجاجات على ذلك،

لذلك أقول ان الحق على الناس لأنهم لا يتظاهرون ولا يتكلمون وللأسف القيادة لا تديرهم لهذه المظاهر الاحتجاجية على الأقل فيبدو هذا الشعب الساكت عن حقه كأنه راضي بكل ما يحصل، ومن المؤكد لا أحد يرضى بهذا الغلاء الذي لحق حتى الحليب والدواء للأطفال بشكل جنوني وكبار تجار الدولار وتجار المواد يتحملون المسؤولية. المشكلة كبيرة وخطيرة، يوجد فلتان كثير، يجب انشاء لجنة من كل تنظيم أو حزب أو حركة في منطقة وجوده لمراقبة الأسعار والتجار والمساهمة في وضع حد لهذا الغلاء لأن التجار الصغار أيضاً أصبحوا طماعين مثل الكبار وصار كل واحد معه ١٠ آلاف ليرة يتاجر بها بالدولار.

أنا لا آمل أن يصبح يوماً ما هناك دولة عن جديد. لذلك يجب أخذ المبادرة من قبل الأحزاب الوطنية وحركة أمل لتسيير الأمور في مناطقنا لأنهم هم مسؤولون الآن في مناطقنا يجب تأمين كل ما تحتاجه مناطقنا وكانت بعض الأجزاب بالسابق تعمل شيئاً كهذا مثل إقامة بعض المستشفيات في بعض المناطق المحرومة ويقدمون بعض المساعدات لمحتاجيها، الآن لا نرى شيئاً، يجب أن يقوم كل واحد بدوره ويلتفت الى الشعب ومطالبه وحاجاته».

المعاش ثمن خبز وبصل

٨ ـ محمد حسين عيسى: عمره ١٦ سنة يقول: «كما ترى أعمل (كندرجي) بعد الظهر وقبل الظهر في المدرسة لأن أهلي، كما العديد من الأهل ليست لديهم القدرة لتعليم أولادهم. الحالة زفت وإذا استمرت هكذا وطالت لا نستطيع العيش ولا يكفي المعاش ثمن خبز وبصل. وهذه جريمة يرتكبها الجميل بحق الشعب بدل أن يساعدنا فإنه يسرق مال الشعب وحق الشعب هو وكبار التجار.

لماذا يحاكمون الصغار من الشعب عندما يسرقون والكبار من يحاكمهم؟ كلنا نراهم يسرقون قوت الشعب ونشعر بالجوع والألم لكثرة ما امتصوا من دمنا حتى الآن ولا من يحاكمهم؟ إنهم يستضعفوننا لأننا فقراء ويحاربوننا بخبزنا بعد أن فشلوا بالانتصار علينا عسكرياً، لذلك يجب أن ينفذ (الاتفاق) هذا هو الحل الوطني السلمي وإذا لم ينفذ يجب أن يكون البديل الحل العسكري الوطني، أو على الأقل استقالة الجميل، والأفضل له أن يستقيل.

أما الآن فإننا نعيش في مأساة اقتصادية ـ اجتماعية وهذه قضية يجب التعاون لحلها، أطلب من القوى الوطنية وخاصة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي تأليف لجان لمراقبة الأسعار ومكافحة الغلاء ومعاقبة المخالف، وأنا أشعر أن كل شخص يشتري دولار ويتاجر به، هو عميل يخدم مصلحة المحتكرين ومصلحة الحكم العميل ويجب معاقبته على هذا الأساس».

الوضع سيء على الجميع

٩ ـ حاتم يوسف: عمره ٤٦ سنة بائع غاز في محلة الرمل العالي، برج البراجنة، يقول: «الوضع تعيس جداً على الجميع، على التاجر المتوسط وعلى التاجر الصغير وبالتالي على المستهلك طبعاً، وذلك بسبب غطرسة وتسلط الحكم على رقاب الناس الذي يستفيد منه الحكم ورأس الحاكم والنظام الفاسد ومن لف لفهم. الحياة تعيسة جداً لا تطاق، وأنا كبائع غاز أتجول في أكثر المناطق أواجه صعوبات كثيرة مع المواطنين أثناء البيع والشراء، وذلك أن بعض شركات تعبئة الغاز تسلم الموزع القارورة وفيها ٥ أو ٦ كيلوغرام بينما مفروض ألا تقل عن ١٠ كيلو على الأقل وهذا التلاعب بالوزن ويلحقه التلاعب بالسعر، يدفع ثمنه المواطن فإذا بالقارورة سعتها ٥ كيلو أو ٦ وإذا بالسعر حسب الدولار وحسب مزاج الشركات والتجار الكبار، وأنا كموزع أتضرر من هكذا وضع محرج مع المواطن، لأني على الأقل أحصل على خبز وقوت عائلتي بالحد الأقل من الأدنى ولكنه هناك أناس بدون عمل، ومن لا يعمل من أين يأكل؟ لذلك مطلوب مراقبة تعبئة الغاز وكل المحروقات لجهة الكيل والسعر.

أما الأدوية فحدث ولا حرج، وكذلك كل المواد الاستهلاكية الضرورية لحياة كل فرد، لذا مطلوب من القوى الوطنية وعلى رأسهم حركة أمل والحزب التقدمي بتشكيل لجان المراقبة.

ان الأحداث الجارية والاحتكار والغطرسة، هي التي أوصلتنا الى هذه الحالة البائسة والفلتان الاقتصادي الاجتماعي الذي يدفعه المواطن من دمه ومن قوته وقوت عياله، لأنهم يريدون ارهابنا وتركيعنا عن طريق حرب التجويع، لكنهم لا يعلمون أن الجوع سلاح قوي وفتاك ونحن على استعداد لتكملة الطريق، طريق تحرير البلد من براثن الاحتكار والتسلط وغطرسة الحكم وعدوانيته وعلاقاته مع الصهيونية، اذا جاع الشعب، يأكل لحم مغتصبه، والشعب بدأ يجوع فعلاً فأين المفر؟».

سامي خليل

نقابة مستخدمي الضمان الاجتماعي
تطالب بتصحيح الاوضاع المعيشية والوظيفية

رفع مجلس نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى المسؤولين جدولاً بمطالب المستخدمين، من أجل تحسين وتصحيح الأوضاع المعيشية والوظيفية، جاء فيها ما يأتي:

١ ـ اقرار زيادة أجور بنسبة ٢٠٪ على رواتب العاملين في الصندوق بدوام كامل وذلك اعتباراً من ١٩٨٦/١/١.

٢ ـ احتساب منحة الـ ١٥٪ السنوية على الرواتب والأجور شهرياً وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الادارة رقم ٢٩٣٢ المتخذ في الجلسة رقم ٩٩٨ تاريخ ٨٣/٨/١٩.

٣ ـ تعديل سلسلة الرتب والرواتب لجهة الغاء نظام الدرجة كل سنتين واعتماد مبدأ الزيادة السنوية على الأجور والرواتب بنسبة ٥٪ سنوياً.

٤ ـ اعطاء جميع العاملين في الصندوق بدل نقل ومقطوع قدره ٥٠٠ ل.ل. شهرياً ويستثنى من ذلك المستخدمون المستفيدون من تعويض النقل بنصوص خاصة.

٥ ـ تعديل نظام المستخدمين لجهة استحداث حوافز انتاج مالية على أن يلغى نظام تقديم التدرج وكذلك يلغى مبدأ اعطاء المكافآت النقدية الاستنسابية وبدلات الاجازات الادارية والساعات الإضافية.

٦ ـ اعطاء المستخدمين العاملين على الآلات الحاسبة الكهربائية والالكترونية وآلات التلكس والآلات الكهربائية الأخرى زيادة ٢٠٪ على رواتبهم.

٧ ـ اضافة التعويضات العائلية للمستخدمين المستفيدين على راتب الشهر الثالث عشر.

٨ ـ تعديل نظام التقديمات الاجتماعية التالية:

ـ احداث مادة جديدة تتعلق بمساعدة المستخدم وأفراد عائلته في حالات الاستشفاء وفي حالة عنايات طب الأسنان.

ـ احداث مادة جديدة تتعلق بقروض الاسكان ومدى مساعدة الادارة في هذه القروض.

ـ تعديل مقادير المنح والمساعدات المنصوص عليها في هذا النظام ولا سيما المنح المدرسية اعتباراً من العام ٢٩٨٥.

ـ احداث مادة جديدة تتعلق بمكافأة نهاية الخدمة.

٩ ـ معالجة الوضع الناجم عن اشغال بعض المستخدمين لوظائف تعلو رتبتهم (الفئة السابعة «ب» يقوم بعمل الفئة السابعة «أ» والفئة السابعة «أ» يقوم بعمل الفئة السادسة أو الخامسة والكاتب يقوم بأعمال المصفي والمصفي يقوم بأعمال المراقب المالي). علماً بأن مجلس الادارة ناقش موضوع الفئتين السادسة والخامسة في جلسته رقم ٦٦١ تاريخ ٧٥/٣/٣ واستجاب لمطلب النقابة انذاك مراعاة للعدل والانصاف، الا انه استأخر اتخاذ قرار نهائي بعد ما طلب من الادارة ايداعه مشروعاً بهذا المعنى.

والنقابة اذ تجدد مطالبتها ببت هذا الموضوع بحيث يصار الى توسيع ملاكات هذه الفئات حسب الحاجة الواقعية وثم ملؤها عن طريق المباريات النظامية.

١٠ ـ تشكيل لجنة يشترك فيها ممثلون عن النقابة لبحث التعديلات التالية:

ـ تعديل نظام مصلحة التفتيش في المديرية المالية، لا سيما وان مجلس الادارة كان قد أخذ علماً في جلسته ٦٦٠ تاريخ ٧٥/٣/٣ بأنه: «تمّ الاتفاق بين فريق الادارة وفريق النقابة على احالة نظام مصلحة التفتيش الى لجنة خاصة تشكل فوراً للنظر في تعديله، على أن تتقدم بتقريرها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها».

ب ـ تعديل ملاكي مصلحة المحاسبة ودائرة المراقبة المالية بشكل يضمن للمحاسبين والمراقبين ترقيتهم في ملاكيهما تحقيقاً لدوام الاستفادة من خبراتهم التي اكتسبوها نتيجة أشغالهم لهذه الوظائف.

ج ـ تعديل ملاك اللجنة الفنية واحداث ملاك خاص بالمدققين بصفتهم يتميزون بمواصفات وشروط خاصة من شأنها أن توفر لهم وضعاً خاصاً يضمن لهم استمرارهم في هذا الملاك ويضمن للصندوق دوام الاستفادة من خبراتهم واختصاصهم.

د ـ تعديل ملاك مديرية التفتيش الاداري.

١١ ـ تعديل نظام المستخدمين ولا سيما باضافة شروط اضافية لبعض الوظائف منها:

ـ لوظيفة رئيس مصلحة ولوظيفة مفتش اداري معاون

ـ اجازة جامعية معترف بها رسمياً مسبوقة بالبكالوريا اللبنانية ـ القسم الثاني أو ما يعادلها. شرط أن لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات.

ـ أو من بين مستخدمي الفئة الثالثة من الدرجة الثالثة على الأقل.

ـ لوظيفة رئيس دائرة:

ـ اجازة جامعية معترف بها رسمياً مسبوقة بالبكالوريا اللبنانية أو ما يعادلها شرط أن لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات.

ـ من بين مستخدمي الفئة الرابعة الذين قضوا ثماني سنوات في الصندوق.

ـ أو من بين مستخدمي الفئة الخامسة الحائزين شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الأول أو ما يعادلها والذين قضوا عشر سنوات في الصندوق بهذه الصفة.

ـ لوظيفة مفتش مدقق

ـ تضاف اجازة العلوم السياسية والادارية.

ـ من بين المحاسبين والمراقبين الماليين والمدققين المعاونين الذين قضوا ست سنوات في الخدمة على الأقل بهذه الصفة.

ـ من بين المصفين الحائزين شهادة البكالوريا القسم الأول أو ما يعادلها والذين قضوا عشر سنوات في الصندوق بهذه الصفة.

ـ لوظيفة مترجم

ـ تصنيف هذه الوظيفة من الفئة الثالثة.

ـ اجازة معترف بها رسمياً في الترجمة أو في الآداب.

ـ خبرة في الترجمة لا تقل عن خمس سنوات.

ـ لوظيفة مساعدة اجتماعية

ـ اضافة وظيفة محقق اجتماعي.

ـ سنتان جامعيتان في العلوم الاجتماعية أو الفلسفة أو علم النفس، بعد نيل البكالوريا اللبنانية، القسم الثاني أو ما يعادلها.

١٣ ـ ابرام عقد عمل جماعي بين الصندوق ومستخدميه، علماً بأن النقابة سبق لها وأثارت هذا الموضوع، وعرض له مجلس الادارة في جلسات عديدة ولا سيما الجلسة ٦٦١ تاريخ ٧٥/٣/٣ «وأخذ علماً بانه تمّ الاتفاق على ضرورة العمل للحصول على رأي هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل كما تقتضيه الأصول. على أن يرسل الكتاب خلال شهرين». وخلال ذلك طلب الرئيس من أمانة سر المجلس الاسراع في توجيه كتاب الى هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل لاستخراج رأيها حول امكانية تواجد عقد عمل جماعي ونظام للمستخدمين في آن واحد.

والنقابة تجدد طلبها الذي لم يتحقق منذ عام ١٩٧٥ ترى من جهتها ان ليس هناك ما يحول دون ابرام عقد عمل جماعي الى جانب نظام المستخدمين طالما أن هذا العقد سيكون حكمه حكم النظام ان لطريقة انفاذه وان لطريقة نصوصه حتى ولو كان لمدة معينة.

١٣ ـ تطبيق قرار مجلس الادارة رقم ٢٢٠١ تاريخ ٧٥/٣/٣ (جلسة ٦٦١) والقاضي بتوجيه كتاب الى سلطة الوصاية بالتمني عليها اعادة النظر وتصديق قرار مجلس الادارة رقم ١٦٥٢ تاريخ ٧١/٧/٢١ ونص: «عدم حسم أجور أيام الاضراب من رواتب المستخدمين وذلك باعتماد الطرق القانونية والنظامية التي سمحت للادارة بدفع أجور أيام الاضراب السابق». علماً بأن حضرة مفوض الحكومة حميد خوري كان قد صرح في معرض مناقشة هذا الموضوع في جلسة المجلس ٦٥٢ تاريخ ٧٥/١/١٤ بما يلي: «أما في شأن دفع أيام الاضراب الذي حصل عام ١٩٧١ فإني أعير الموضوع بالغ الأهمية، بدليل انني طلبت فوراً الاطلاع على ملفه لتكوين رأي حوله، أرجو أن يكون ايجابياً».

١٤ ـ تأمين مركز للنقابة.

مشروع تعديل نظام التقديمات الاجتماعية

نظام التقديمات الاجتماعية ـ ملحق رقم ٧ ـ نظام التقديمات الاجتماعية الصادر بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٤٦٤ تاريخ ٧٩/٣/٢٨ جلسة ٧٨٥ والمعدل بموجب:

ـ قرار مجلس الادارة رقم ٢٥٦٤ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧ ـ جلسة ٨٣٢ ـ مصادقة سلطة الوصاية بالقرار رقم ١/٥٧ تاريخ ٨٠/٤/٢.

ـ قرار مجلس الادارة رقم ٣٩٣٢ تاريخ ٨٣/٨/١٩ ـ جلسة ٩٩٨ ـ مصادقة سلطة الوصاية بالقرار رقم ١/٤٤٧ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٤.

المادة الأولى: يستفيد من التقديمات الواردة في هذا النظام جميع العاملين في أجهزة الصندوق بدوام كامل.

المادة الثانية: ان التقديمات التي تتولى ادارة الصندوق تقديمها للمستخدم بموجب هذا النظام هي التالية:

أ ـ مساعدة المستخدم وأفراد عائلته في حالات الاستشفاء بحالة عنايات طب الأسنان.

ب ـ مساعدة العائلة في حال وفاة المستخدم.

ج ـ مساعدة المستخدم في حال وفاة أحد أفراد عائلته.

د ـ منحة زواج.

هـ ـ منحة ولادة.

و ـ منحة تعليم.

ز ـ قروض الاسكان.

ح ـ مكافأة نهاية الخدمة.

المادة الثالثة: مساعدة المستخدم وأفراد عائلته في حالات الاستشفاء.

ـ يعطى المستخدم وأفراد عائلته حق الاستشفاء بالدرجة الثانية على الأقل، وتعتمد المعايير التي تطبقها المستشفيات فيما خص الدرجة المشار اليها.

ـ تغطي ادارة الصندوق الفارق بين نفقات الاستشفاء على الوجه الملحوظ أعلاه وفاقاً للتعرفات التي تعتمدها المستشفى وبين كلفة هذا الاستشفاء المحددة في تعرفات فرع ضمان المرض والأمومة.

ـ الى أن توضع موضع التنفيذ عناية طب الأسنان تساهم الادارة بنسبة ٧٠٪ من تكاليف عناية طب الأسنان للمستخدم ولأفراد عائلته.

المادة الرابعة: مساعدة العائلة في حال وفاة المستخدم.

ـ في حال وفاة المستخدم بمرض أو بحادث أصابه بسبب الوظيفة تعطى عائلته مساعدة توازي راتبه بتاريخ الوفاة عن سنة كاملة على أن لا يقل هذا التعويض عن مئة ألف ليرة لبنانية.

ـ اذا توفي المستخدم بسبب لا يتعلق بالوظيفة، تعطى عائلته مساعدة مالية توازي راتبه بتاريخ الوفاة عن ستة أشهر على أن لا يقل هذا التعويض عن خمسين ألف ليرة لبنانية.

ـ توزع المساعدات في كلتا الحالتين وفق أحكام الفقرتين «أولاً وثانياً» من المادة الأولى من المرسوم رقم ٨٤٩٦ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢ (تعيين أصحاب الحق بتقاضي تعويض الصرف من الخدمة).

المادة الخامسة: مساعدة المستخدم في حال وفاة أحد أفراد عائلته.

ـ يعطى المستخدم في حال وفاة أحد أفراد عائلته مساعدة مالية توازي راتبه الشهري بتاريخ الوفاة على أن لا تقل هذه المساعدة عن ٥٠٠٠ ل.ل.

ـ اذا تعدد المستخدمون الذين يمكنهم الاستفادة من هذه المساعدة تعطى للمعيل الفعلي كما هو مبين في سجلات الصندوق.

ـ اذا كان الوالدان من مستخدمي الصندوق فلا تعطى المساعدة في حال وفاة أحد الأبناء الا مرة واحدة فقط وذلك بالاستناد الى الراتب الأعلى.

ـ يعتبر من أفراد العائلة:

ـ الأولاد،

ـ الأب والأم.

ـ الأخوة والأخوات القاصرين اذا كانوا في عهدة المستخدم قبل الوفاة وكان هو وصياً عليهم.

المادة السادسة: منحة الزواج.

ـ تعطى منحة الزواج للمستخدم عن زواجه وذلك بعد تسجيل عقد الزواج في دائرة النفوس.

ـ تستحق منحة الزواج لكل من الزوجين عندما يكونان مستخدمين في الصندوق.

ـ تحدد قيمة المنحة براتب شهر بتاريخ الزواج على أن لا تقل هذه المنحة عن ٥٠٠٠ ل.ل. ولا تدفع الا مرة واحدة خلال الخدمة.

المادة السابعة: منحة ولادة.

ـ تعطى عن كل مولود واحد بصورة طبيعية سواء كان المولود حياً أو ميتاً منحة بقيمة نصف الراتب الشهري على أن لا تقل هذه المنحة عن ٢٥٠٠ ل.ل.

ـ اذا كان الزوج أو الزوجين كلاهما من مستخدمي الصندوق تدفع لهما منحة واحدة فقط وذلك بالاستناد الى الراتب الأعلى.

المادة الثامنة: منحة التعليم.

ـ تعطى المنحة للمستخدم عن أولاده الذين يتابعون تعليمهم بانتظام وكذلك عن اخوته القاصرين الذين في عهدته بموجب حكم وصاية على أن لا يقل عمل احدهم عن ثلاثة سنوات وان لا يتجاوز الخامسة والعشرين وتبقى المنحة مستحقة اذا أتمّ الولد الثالثة من عمره أو الخامسة والعشرين خلال العام الدراسي بين أول تشرين الأول وآخر حزيران.

ـ يحصر حق الاستفادة من هذه المنحة بالزوج فقط عندما يكون الزوج والزوجة يعملان في الصندوق.

ـ تستفيد الزوجة المستخدمة في الصندوق من هذه المنحة عندما لا يكون لزوجها حق الاستفادة من منحة مدرسية عن اولاده.

ب ـ تحدد منح التعليم ومقاديرها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ كما يلي:

١ ـ التعليم الاكاديمي

مرحلة التعليم	فئة المدارس	قيمة المنحة السنوية ل.ل
روضة وابتدائي	خاص غير مجاني/نهاري رسمي أو خاص مجاني	٤٠٠٠ ٢٠٠٠
متوسط	خاص/نهاري رسمي	٥٠٠٠ ٢٥٠٠
ثانوي	خاص/نهاري رسمي	٦٠٠٠ ٣٠٠٠
جامعي	خاص رسمي	٧٠٠٠ ٣٥٠٠

٢ ـ التعليم المهني والتقني

فئة المدارس	قيمة المنحة السنوية ل.ل.
خاص/متوسط	٥٠٠٠
خاص/ثانوي رسمي	٦٠٠٠ ٣٠٠٠

ج ـ تحدد بقرارات من المدير العام المستندات اللازمة ومواعيد تقديمها والشروط الاضافية الواجب توفرها لاستحقاق منحة التعليم وكذلك طريقة ومواعيد دفعها. كما تزداد مقادير منح التعليم المذكورة في الفقرة ب من هذه المساهمة حكماً بموجب قرار يتخذه المدير العام بما يوازي معدل التثقيل الذي يظهره مؤشر غلاء المعيشة سنوياً فيما يتعلق بالتعليم. وتتناول هذه الزيادة السنة المدرسية التي يصدر خلالها مؤشر غلاء المعيشة.

المادة التاسعة: قروض الاسكان.

ـ وضع نظام خاص يؤمن قروض للاسكان لمستخدمي الصندوق بفائدة لا تتعدى ٣٪ ويستفيد من أحكام هذا النظام ـ ولا سيما الفائدة المنصوص عليها ـ جميع المستخدمين الذين سبق لهم واستفادوا من قروض مصرف اسكان..

المادة العاشرة: يعطى كل مستخدم مكافأة نهاية خدمة قدرها نصف شهر عن كل سنة خدمة.

المادة الحادية عشر: تصفى نفقات هذه التقديمات من موازنة الادارة وتحدد المستندات والشروط الشكلية لاكتسابها بقرار من المدير العام.

النظام السياسي اللاانساني يعطي واقعا صحيا مترديا ومشوها

بقلم الدكتور بهيج عربيد

قبل ان نغوص في القضايا الصحية، واقعها، مشاكلها، والحلول المطروحة، نجد من الضروري تحديد فهمنا للصحة باطارها الشمولي.

الصحة حق للمواطن، فهي ليست منة من حاكم على شعبه، وهي ليست سلعة تطرح في سوق العرض والطلب، وتخضع بالتالي لقوانين الربح والخسارة. انها ابسط حقوق المواطن، والدولة التي لا ترعى صحة مواطنيها، وتؤمن لهم الخبز والكتاب، ليست بدولة وتفتقد الى ابسط اسس وجودها.

وغالبا ما تعكس الصحة وطريقة التعامل معها، النظام في كل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحدد موقع الانسان في سلم الاولويات، فهل هو الغاية والهدف لكل الانظمة والتشريعات، ام انه رقم يطرح او يجمع مع غيره من الارقام، لتساوي في مجموعها المجتمع؟.

في رأيي ان دراسة السياسة الصحية في لبنان، لا يمكن ان تكون مجدية وذات قيمة، الا اذا حددنا كيفية فهم السلطة في لبنان للانسان فيه.

فالقصة ليست ضعف الاقتصاد وعدم توفر الامكانات وقلة الاطباء والعاملين، وليست كذلك نقصا في بعض وسائل التشخيص.

فحتى لا نتوه في الارقام، وتصبح القصة قصة ارقام، ونختلف في تفسيرها، لا بد من قول التالي وبشكل حاسم:

ان فقدان سياسة الوقاية على الصعيد الوطني، لم يكن يوما نتيجة فقدان الامكانات البشرية او الفنية الضرورية، لمراقبة سلامة المياه مثلا او تصريفها، وحل مشكلة النفايات، او منع قطع الاشجار، او الاعلان عن الامراض المعدية والخطيرة على السلامة العامة، وحصول العديد من الاصابات بها، موت حوالي ١٥٠٠ طفل سنويا بالاسهالات المعوية، و ١٥٠٠ طفل نتيجة للحصبة، ومئات الاصابات بالشلل وغيرها وغيرها.

كل هذا كان نتيجة لسبب بسيط قالها احد السياسيين القياديين لاحد مسؤولي الوقاية في بلدنا وكان الاخير يومها يقدم مشروعا لضمان سلامة المياه، ان مشروعك لا يؤمن الاصوات المطلوبة للانتخابات، فرفضها ببساطة.

فبالنسبة لهذا الزعيم تعيين حارس او موظف اضمن سياسيا له، فكان نظامنا نظام جهل، وما سميناه خدمات عامة، وهو في الحقيقة وضمن الفهم السياسي، نظام خدمات تؤمن استمرارية القيادة التقليدية والعقل التقليدي، والنظام تسوية الطوائف واقتسام الجبنة.

والوقاية تشكل اليوم اهم الهموم في الدول عامة الا عندنا، وكما قال لنا احد المسؤولين في الدول الشرقية وبعد دهشتنا لضخامة موازنة وزارتي التربية والصحة وتقدمهما على وزارة الدفاع مثلا. قال لماذا تعجب، الا تعتقد بأننا عندما نستطيع تأمين جيل متعلم وبصحة جيدة وضامنا لهمومه التربوية والصحية ولشيخوخته، ان هكذا جيل يخلق المعجزات وتهون كل المشاكل امامه. صحيح.

ونصيب القطاعات الصحية الاخرى، لم يكن افضل من واقع الوقاية بل العكس، ان وضع الخدمات الطبية مترد ومتخلف جدا ابتداء من العلاج العادي الى الاستشفاء الى الخدمات العامة، كأشعة ومختبرات وفحوصات متطورة، والكلية الاصطناعية، ومعالجة السرطان، والاطراف الاصطناعية الى ما هنالك من امور علاجية متنوعة ومعقدة.

في لبنان كما تعلمون يوجد تقريبا طبيب لكل الف نسمة و٢٦ سريرا لكل عشرة الآف نسمة، و ٣٥٠٠ مواطن لكل طبيب اسنان.

ويوجد لدينا ٢٥ مستشفى حكوميا و ١٨٠ مستشفى خاصا.

فلنتحدث عن كل هذا:

الاطباء: النسبة معقولة حتى عالميا نوعيا وكميا.

والمشكلة ليست بالعدد بل المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود اية رقابة على الممارسة الطبية، ولدينا كل انواع الممارسات، وهذا اخطر ما يواجهه الطب بالاضافة الى فقدان سياسة وانظمة اعادة تأهيل الاطباء عبر المحاضرات والندوات والدورات الدورية الالزامية، فعندنا يصبح الاطباء مع الوقت ممارسين جيدين، ولكن جهلة لتطورات الطب في كافة حقوله.

اما التعرفة الطبية فالغريب في الامر

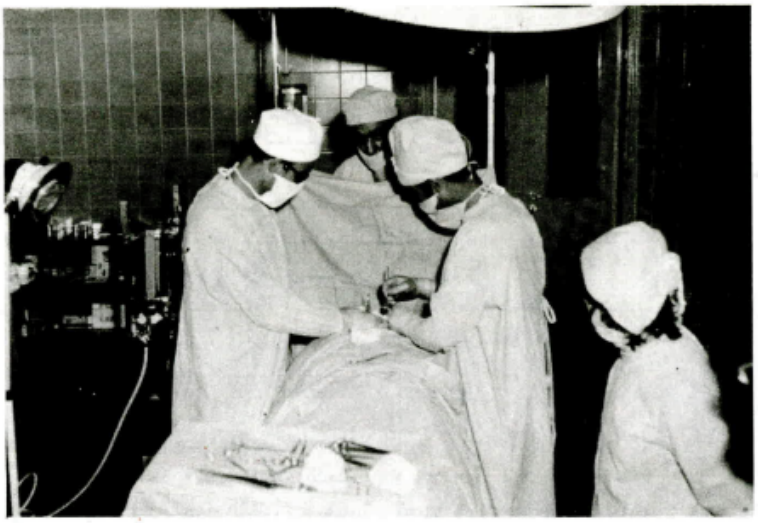

ان وزارة الصحة ونقابة الاطباء عملوا على تحديد الحد الادنى وتركوا الحد الاقصى بلا حدود وقوانين، فالاطباء يرفعون التعرفة كيفيا دون اي سبب او تعليل، اما القول بأن المريض يبقى حرا في اختيار طبيبه، فهذا قول مردود، لأن الطبيب في النهاية بات يفرض فرضا على المريض، حتى الاطباء المتعاقدين مع الضمان الصحي والمتعهدين باحترام التعرفة، لا يتقيدون بها والضمان لا يتدخل وكأن امر المضمون لا يعنيه.

اما الخدمات الطبية فهي لا تزال تخضع لنظام الاقتصاد الحر، ويمكن القول بأنه اصبح لدينا صناعة استشفائية خاصة.

والملاحظ هنا امور عديدة اهمها:

١ـ طغيان القطاع الاستشفائي الخاص على القطاع الصحي الحكومي وهذا بالرغم من مئآت الملايين التي تصرفها الدولة على الصحة سنويا فباستثناء بعض المستشفيات الحكومية كبعبدا والكرنتينا، معظم المستشفيات الحكومية الاخرى، تشكو من تدهور في خدماتها، منها ما هو عائد لسوء التنظيم والتوظيف، ومنها ما هو عائد لسياسة الوزارة الحالية بحرمان المناطق الخارجة عن الهيمنة الكتائبية من كل الخدمات ومنها الصحية.

والا كيف نفسر عدم مبالاة الوزارة تجاه المستشفيات المدمرة كقبر شمون وصيدا وصعوبة عمل مستشفيات صور وتبنين وبعلبك وعدم تنفيذ مشروع مستشفى بيروت الغربية والضاحية الجنوبية.

الحقيقة كما قلنا في بداية الحديث عن الوقاية، المشكلة ليست اسرة استشفائية حتى المفقود منها، المشكلة في عمقها هي في تصور النظام للصحة وتعامله مع مؤسساتها.

٢ـ يلاحظ ان هناك عملية تلزيم للصحة للقطاع الخاص، ودفع القطاع الصحي العام نحو الافلاس. فالثلاثماية مليون ليرة لبنانية التي تدفع سنويا للمستشفيات الخاصة مقبل معالجة المرضى فيها على نفقة الدولة، كانت كافية لتطوير الموجود حاليا وتأمين تنفيذ خطط تطويره، هذا مع العلم بأن جزءا ليس بقليل من مدفوعات الوزارة تذهب احتيالا وسمسرة وتزويرا.

بالاضافة كذلك ان ضخامة المبلغ لا يعكس بالضرورة مستوى مميزاً من الخدمات الطبية المقدمة للمريض.

اما ما تبقى من خدمات طبية مكلفة كعلاج السرطان والتصوير الصوتي او

الذرى SCANE والكلفة المرتفعة لذلك.

لا نعرف لماذا لا تقوم الدولة بتأمين وسائل التشخيص هذه باستحداث هذه المراكز المتطورة لوسائل التشخيص بدل ان تبقى حكرا على مؤسسات او افراد معينين. ولا نفهم كيف يمكن لفرد او لمؤسسة خاصة، ان تؤمن ذلك وتعجز الدولة عن تأمين مثيلاتها، فالقصة ليست اذا قصة توفر امكانيات، بل توفر القرار، والقرار بالقيام بالواجب تجاه الانسان المواطن.

اما السرطان هذا المرض الذي لا يرحم، كيف يمكن لهذه الدولة اللعينة ان تبقيه تحت رحمة القطاع الخاص افرادا ومؤسسات، ولا تؤمن العلاج على نفقتها. المريض العادي يعالج على حساب الدولة ويشفى، شفاؤه يمكن اعتباره تعويضا للدولة ولما ساهم هو به ماديا، اما مريض السرطان فهو يعرف وعائلته تعرف والدولة تعرف والطبيب يعرف انه محكوم عليه بالموت وبئس المصير طال الوقت ام قصر، وكلفة العلاج باهظة بارتفاعها، والدولة تعرف ذلك والامر لا يعنيها.

ويمكن ان نتحدث ساعات وساعات عن كل ذلك.

واختصر القول حتى لا تضيع عنا الحقيقة. والحقيقة كما قلنا ان السبب الرئيسي لكل هذه الفوضى والمصائب هي طبيعة هذا النظام اللا انساني.

ما قلناه عن الوقاية والخدمات والمؤسسات الصحية الخاصة والعامة يمكن قوله عن الضمان الصحي والدواء وغيرها فلماذا الضمان يتعثر، والتعامل مع الدواء وكأنه سلعة «ترمس او قضامي» وسوقه تسودها الفوضى والتزوير، والتلاعب بالاسعار وغش النوعية.

كلنا يعرف تجربة الدكتور اميل بيطار هذا الوزير الذي طرد من الوزارة عندما حاول تخفيض سعر الدواء.

وتجربة استيراد الدواء من الضمان مباشرة كلنا نذكرها، ونذكر ايجابياتها لماذا توقفت في حينه. لسبب بسيط ان هذه السلطة محكومة بطبيعتها بالعلاقة التجارية (نظام حر مطلق) ومحكومة بعلاقة الخدمات، خدمات الزعامة، ومحكومة بالمعادلة والتوازن بين المذاهب والطوائف حسب مواقع القوى.

نظام كهذا ماذا يمكن ان يعطي افضل مما اعطى.

والحل؟

الحل في نظرنا وحتى كذلك لا نضيع في متاهات وارقام وتمنيات نعرف مستقبلها وقابليتها للتنفيذ، نقول بأن الحل الاساس لكل المشاريع هو ان يكون لدينا سلطة تعنى بالانسان وتلتزم به حاضرا ومستقبلا، سلطة مجردة من مفاهيم هيمنة رأس المال والمذهب والفرد.

اما الحلول التي نراها ملحة فيمكن تلخيص اهمها بالتالي:

١ـ في قطاع المهن الطبية

ـ لا بد من ترسيخ سلطة نقابة مجردة عن الامتيازات الطائفية وصاحبة سلطة على الجسم لمراقبة ممارسة المهن الطبية من جهة وردع الممارسات الشاذة من جهة اخرى.

ـ كذلك العمل على وضع نظام اعادة تأهيل دوري للجسم الطبي، وتثبيت كلية الطب الوطنية وتطويرها.

ـ فتح باب الاختصاص في المهن الطبية نظرا للحاجة الماسة اليها وفقدانها.

ـ وضع حد لفوضى التعرفة الطبية ورسم اساس تعرفة تتعدل سنويا حسب مؤشرات غلاء المعيشة.

٢ـ الوقاية

لا يمكن في نظرنا ايجاد حلول لهذه المعضلة الا بتوفر نظام علمي متطور ينظر الى هذا القطاع نظرة خاصة، ويعتبر الوقاية بالتالي من اولى اهتماماته وهمومه.

٣ـ الاستشفاء

ـ تنفيذ قرار استقلالية المستشفيات الحكومية.

ـ اعادة بناء وترميم وتجهيز المستشفيات الحكومية المعطلة.

ـ تنفيذ مشروع مستشفى بيروت ومستشفى الضاحية.

ـ اعادة تشغيل مركز الكلية الاصطناعية.

ـ تنفيذ مشروع الرعاية الصحية الاولية كما اوصت به منظمة الصحة العالمية.

ـ ضمان معالجة مرضى السرطان على نفقة الوزارة.

ـ انشاء مراكز تشخيص متطورة حكومية.

٤ـ في حقل الضمان

ان الضمان كان نتيجة لصراع ونضال الطبقة العاملة في لبنان عبر عشرات السنين ولا يمكن بالتالي القبول بافلاسه، والافلاس يمكن ان يكون افلاسا ماديا او افلاسا ناتجا عن عدم جدوى وفعالية الخدمات الطبية المقدمة للمريض.

٥ـ حقل الدواء

هناك حل واحد لحل هذه المعضلة ويتمثل بتنفيذ مشروع المكتب الوطني للدواء.

وبانتظار ذلك مطلوب ان يعود الضمان الى استيراد الدواء مباشرة، ولكن ليس لوضعه بخدمة المضمونين فقط، لان هذا لن يطبق عمليا في نظرنا، بل ان يوضع دواء الضمان في خدمة اي محتاج من المواطنين اكان مشمولا بالضمان ام لا.

ومن دون شك لا بد في قطاع الدواء من ذكر ضرورة اعادة تنظيم قطاع الصيدلة وطريقة بيع الدواء ومراقبته نوعا وسعرا.

كذلك نعتبر من الاهمية بمكان دعم الصناعة الوطنية للدواء، مع التأكيد على ضرورة وضع قوانين صارمة للحفاظ على نوعيته وفعاليته.

المتن الاعلى: يد تبني ويد تدافع

«مفتاح الجبل» المتن الأعلى، كان وما زال منذ احدى عشر سنة من الحرب الأهلية، يداً تحرس ويداً تبني، مع حرص وطني رفيع المستوى على العيش المشترك، ووعي سليم بأن طريق الخلاص لن يكون الا عبر توحيد الوطن والاصلاح الديمقراطي.

المكتب العمالي يعمل على استنهاض الوضع الاقتصادي وتأمين حقوق العمال المشروعة

وفي لقاء مع رئيس المكتب العمالي لجبهة التحرر العمالي في هذه المنطقة السيد بهجت أبو الحسن، حدثنا عن هموم المتن الأعلى، وعن نشاط المكتب العمالي، في الاجابة على أسئلتنا في ما يلي:

س: ما هي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المتن الأعلى؟

ج: إن ظروف الحرب الأهلية اللبنانية المستمرة منذ عشر سنوات وأكثر لم تدع أي منطقة من المناطق اللبنانية الا وإنعكست على كافة أوضاعها سلباً وبالأخص الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ـ وتخفيفاً للآثار السيئة لتلك السلبيات تدارك الحزب التقدمي الاشتراكي ذلك في مطلع عام ١٩٨٤ بانشائه الادارة المدنية التي أخذت على عاتقها الاشراف على جميع المرافق الحيوية في المنطقة تقريباً وعملت على تشجيعها وتنشيطها ونفذت برنامجاً للخدمات الاجتماعية في جميع قرى المنطقة وعلى كافة المجالات الحياتية من صحية وتموينية وتربوية واسكانية كما عمدت الى توسيع الطرقات وتعبيدها، الى محاولات تأمين المياه والكهرباء والهاتف لجميع المواطنين.

س: ما هو دور المكتب العمالي في المتن في الدفاع عن حقوق العمال وتنشيط العمل النقابي؟

ج: كون منطقة المتن الأعلى بعيدة عن العاصمة جغرافياً وكونها منطقة سياحية وزراعية أكثر منها منطقة صناعية لم تكن لتعرف في الماضي أكثر من تنظيمات لبعض العمال الزراعيين وشبه تعاونيات لصغار المزارعين. أمّا في السنوات الأخيرة فقد أنشئ الكثير من المعامل والصناعات والبنوك التي كانت سبباً في تواجد عدد كبير من العمال الصناعيين والاداريين والأجراء الذين أعطوا بتواجدهم دوراً كبيراً للمكتب العمالي الذي أنشىء حديثاً في المتن من حيث تثقيفهم عمالياً وتنظيمهم نقابياً والدفاع عن حقوقهم وتنظيم العلاقة بينهم وبين ادارتهم أو بينهم وبين أرباب العمل.

س: ما هي المنجزات التي تحققت في منطقتكم وما هي تطلعاتاكم المستقبلية؟

ج: كون المكتب العمالي قد إنتهى حديثاً في المتن كما أسلفنا لم نتمكن بعد من تحقيق الانجازات بالمعنى الكلي للكلمة ـ علماً بأننا قمنا بانشاء هيئة المكتب وأحصينا بعض المعامل والمصانع ونسبنا من عمالها وموظفيها الى جبهة التحرر العمالي مع تنظيمهم في لجان، كما إجتمعنا ببعض أصحاب تلك المصانع والمعامل ودعوناهم لتطبيق قانون العمل على أجرائهم من حيث الحد الأدنى للأجور وساعات العمل اليومي والتدرج والترقيات ودفع ساعات العمل الإضافية.

أما تطلعاتنا المستقبلية فتندرج بمسح

بهجت أبو الحسن

شامل لعمال المصانع والمعامل وتنظيمهم في نقاباتهم وتثقيفهم عمالياً بواسطة الندوات التثقيفية النقابية المستمرة وربطهم مركزياً في النقابات الأم وإيصال كل عامل وأجير صاحب حق الى حقه وإزدهار الحركة النقابية والعمالية في منطقة المتن الأعلى.

س: ما هي السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها المكتب العمالي في المنطقة؟

ج: ان المكتب العمالي يسعى دائماً الى استنهاض الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والى توطيد علاقات عمل مستقرة، قائمة على ضمان حق العمال والمستخدمين المشروعة، وتحقيق التضامن فيما بينهم.

س: ما هو دور المكتب على الصعيد المطالب الشعبية؟

ج: عمل المكتب العمالي باستمرار، على تنمية علاقات التحالف مع القوى الوطنية، وتنسيق النشاطات دفاعاً عن مصالح المواطنين. وفي السنة المنصرمة نظمنا سلسلة من النشاطات كعقد المؤتمر الشعبي، واعلان الاضراب والتظاهر في اطار الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والإحتكار.

س: ما هي الدعوة التي توجهونها لعمال المنطقة؟

ج: اننا ندعو جميع الرفاق والعمال والمستخدمين المستقلين والحلفاء الى الانتساب الى جبهة التحرر العمالي والنقابات وتشكيل اللجان، ووضع البرامج النضالية، دفاعاً عن مصالحهم العادلة، الى جانب وقوفهم صفاً واحداً ضد القوى الفاشية الطائفية التي تهدد حياتهم المشتركة باخطار جسيمة.

بيانات هامة لجبهة التحرر العمالي ومكتب الشؤون النقابية يحددان موقفهما من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والنقابية الراهنة

اصدرت جبهة التحرر العمالي ومكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي سلسلة من البيانات الصحفية الهامة، تناولت مختلف الشؤون والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والنقابية الراهنة.
وننشر نصها الحرفي في ما يأتي:

١٩٨٥/١١/٧

بحث مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه الدوري في عدة قضايا نقابية وعمالية وتنظيمية، وتوقف عند «البيان المشترك» الصادر عن اجتماع رئيس الاتحاد العمالي العام، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في «القوات اللبنانية»، حيث رأى فيه جملة من السلبيات الخطيرة التي تهدد وحدة الحركة النقابية في الصميم، أبرزها ما يأتي:

١ ـ ان هذا الاجتماع لم يكن ناتجاً عن قرار المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، الذي تعطلت اجتماعاته منذ عدة اشهر بسبب الاوضاع الامنية، والضغوطات التي رافقتها على بعض قيادات الاتحاد، من أجل الامتناع عن عقد جلسات الاتحاد في أماكن آمنة لجميع الاعضاء. وبالتالي فان التفرد باصدار البيان المشترك، مع ما احتوى من مواقف مناقضة لقرارات المجلس التنفيذي السابقة، يؤكد مدى الخطأ الفادح الذي ارتكب ضد وحدة الحركة النقابية.

٢ ـ ان موافقة رئيس الاتحاد العمالي العام على اعلان التأييد السياسي لجهة حزبية دون الاخرى، يثير تناقضات حادة في صفوف الحركة النقابية، كان من الضروري الابتعاد عن مزالقها وعدم تجيير تأييد الاتحاد في لخدمة أغراض سياسية لا تصب من قريب أو بعيد في مصالح عمال لبنان.

٣ ـ ان تاكيد البيان المذكور على التعاون مع رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في القوات اللبنانية وتثمين جهوده، يشير إلى وقوع موقعي البيان المشترك تحت هيمنة حزبية، خاصة وأن مواقف رئيس اللجنة المذكور السيد ايلي اسود، كانت تتعارض باستمرار مع مواقف الحركة النقابية، ان كان ذلك على صعيد قضايا الضمان الاجتماعي، أو التشكيك بالقيادات النقابية التاريخية، أو المحاولات الدؤوبة لاعطاء الحركة النقابية في المناطق الشرقية الطابع الطائفي المقيت.

٤ ـ ان مكتب الشؤون النقابية، من موقع حرصه على استمرارية وتطور الوحدة النقابية، يستنكر صدور هذا البيان وينصح القادة النقابيين بالابتعاد عن هذه المزالق السياسية، حتى لا تجد الحركة النقابية نفسها ذات يوم مفككة الاوصال، مهيضة الجناح، غير قادرة على تمثيل مصالح عمال لبنان، ولا حماية الوحدة النقابية التي صمدت في اصعب الظروف، ولا يجوز أن تلاقي هذا المصير الاسود مع بداية خطوات الانفراج والسلام.

٥ ـ ان مكتب الشؤون النقابية يدعو رئيس الاتحاد العمالي العام، إلى اتخاذ موقف جريء ومستقل في مجال استنكار ومواجهة كل النشاطات والمحاولات الجارية لاضعاف وحدة الحركة النقابية والعمالية، وفرزها على اساس طائفي، من خلال قيام ما يسمى «الاتحاد العمالي المسيحي» أو سواه، وذلك من منطلق امانة المسؤولية التي يحملها، والتي لن تغفر لأحد التفريط بها.

١٩٨٥/١١/١٥

بحثت هيئة الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري، في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية، واتخذت عدة مقررات، اهمها ما يأتي:

أولاً: قضية تصحيح الرواتب والاجور:

ان تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وما يرافقه من ممارسات احتكارية، وارتفاع في اسعار السلع والخدمات، التي تطال بنتائجها السيئة معيشة الفئات العمالية والشعبية، بات يفرض اتخاذ الاجراءات العاجلة لمعالجة هذا التدهور على الصعد كافة.

لذلك تدعو الامانة العامة وزارة العمل للمبادرة إلى عقد اجتماع للجنة المؤشر، من أجل البحث الجدي في اقرار تصحيح الرواتب والاجور في القطاعين الخاص والعام، خاصة وأن الدراسات

العلمية حول هذا الموضوع باتت في متناول الجميع.

ثانياً: قانون براءة الذمة:

تحذر الامانة العامة جميع المعنيين في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من مغبة اية تعديلات أو اجراءات تنتقص من مضمون قانون براءة الذمة، خاصة وان ما يواجهه الصندوق من صعوبات مالية، تفرض الحرص على توفير كل السبل، لما فيه مصلحة العمال والاستقرار الوطني الاجتماعي، لا أن تكون مناسبة لهدر أمواله، ودفعه نحو العجز الخطير.

ثالثاً: الحريات النقابية:

تؤكد الامانة العامة انها كانت وما زالت متمسكة بالحريات العامة، ومنها على الاخص الحريات النقابية. كما كانت تدعو باستمرار إلى رفع الهيمنة عن الحركة النقابية، من اية جهة سياسية واحترام استقلالية قرارها.

لذلك، ترى في ما جرى في المناطق الشرقية من جانب لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية في «القوات اللبنانية»، محاولة مكشوفة لسلب الحريات النقابية واغتصاب دورها وقرارها.

إن الامانة العامة، تدعو جميع النقابيين الشرفاء وقيادة الاتحاد العمالي العام، إلى وقفة مسؤولة من اجل حماية الحريات النقابية، والحفاظ على وحدة الحركة النقابية والعمالية، في وجه القرارات التعسفية.

١٩٨٥/١١/٢٠

زار وفد كبير من عمال شركة الخطوط الجوية عبر المتوسط (تي.أ.م.أي) مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي حيث عرضوا الحال المأساوية التي يعانون منها بسبب وقف دفع الرواتب والمكاسب الاجتماعية والتهديد بالصرف من العمل، وطالبوا دعم تحركهم من اجل الحفاظ على حقوقهم ومكاسبهم.

وقد اكد رئيس مكتب الشؤون النقابية لاعضاء الوفد موقف المكتب المعبر عن موقف الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه الاستاذ وليد جنبلاط، والذي جرى التعبير عنه في اكثر من مناسبة، وهو يتلخص بالنقاط الآتية:

١ ـ مطالبة الدولة بتأمين دفع رواتب واجور جميع العاملين في الشركة البالغ عددهم ١٢٠٠ عاملاً ومستخدماً. خاصة وانهم يعيشون في اوضاع صعبة، بسبب انقطاع مورد رزقهم الوحيد.

٢ ـ الحفاظ على ديمومة العمل لجميع العمال والمستخدمين في الشركة، في ظل مختلف الحلول المقترحة، على اعتبار ان العدد الحالي من العاملين لا يكفي لتسيير اعمال الشركة بصورة طبيعية، بل ستكون بحاجة لمزيد من العمال لتأمين متطلبات العمل المقبل.

٣ ـ مطالبة الدولة: بالحفاظ على هذا المرفق الاقتصادي الوطني، وعدم اخضاعه لمنطق الابتزازات والمساومات الشخصية او السياسية، والعمل على تأمين مقومات العودة إلى مزاولة نشاطه المعتاد.

٤ ـ تحذير جميع المسؤولين من مغبة تجاهل حقوق العيش الكريم لـ ١٢٠٠ عائلة بات الجوع واليأس يطرقان ابوابها.

١٩٨٥/١٢/٤

عقد مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي اجتماعاً مشتركاً مع هيئة الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي، خصص لمناقشة قرار رفع الدعم عن المحروقات الذي اتخذه منفرداً وزير الصناعة والنفط بالوكالة السيد كميل شمعون، فأبديا الملاحظات الآتية:

أولا: ان قرار رفع الدعم عن المحروقات قد اتخذ في سياق غياب أية سياسة وطنية لقطاع النفط، استيراداً وتكريراً وتخزيناً وتوزيعاً، من اجل خدمة المصالح الاحتكارية وجني الارباح الطائلة على حساب الاكثرية الساحقة من المواطنين.

ثانيا: ان هذا القرار جاء ليكرس سابقة خطرة في الاصول والاعراف السياسية تمثلت في انفراد الوزير شمعون، الذي يشغل مهامه بالوكالة باتخاذه دون العودة إلى مجلس الوزراء الذي واصل المناقشات حوله منذ خمسة اشهر، دون التوصل إلى موقف موحد. وبذلك قد تخطى الصلاحيات الوزارية المتعارف عليها والمعمول بها، وضرب مسؤولية مجلس الوزراء عرض الحائط.

ثالثاً: ان هذا القرار التعسفي، لم يكن من اهدافه ونتائجه، تخفيف الاعباء عن الخزينة، وانما ليزيد من هذه الاعباء، باطلاقه موجة من التضخم قد تصل إلى مؤشر بنسبة ٨٠٪ وهو أمر لا طاقة للدولة ولا لاصحاب الاعمال احتماله، وبالتالي سوف تنعكس على معيشة المواطنين مزيداً من الافقار والتدهور.

رابعاً: ان هذا القرار يشكل حلقة بارزة في نهج الحصار والتجويع الذي تمارسه الدولة، والذي يتجلّى في اوضح صوره، في ارقام الموازنة الجديدة التي حملت معها مؤشرات تضخمية وغير انتاجية، من خلال موازنة التسلح التي تزيد عن الـ ٢٠٪ من اجمالي الموازنة، وهو أمر لم تألفه دولة في العالم، بالاضافة إلى الهدر الكبير والنفقات السرية في اكثر من مجال، التي تهدف إلى تعزيز الهيمنة السياسية، وتشجيع التوتر الامني والفوضى.

خامساً: ان هذا القرار لن يعزز سعر صرف الليرة تجاه العملات الاجنبية، كما حاول البعض ايهام الرأي العام. بل العكس هو الصحيح. ولسوف تشهد الليرة مزيداً من التدهور في قيمتها، وبالتالي سوف ينعكس على اسعار جميع السلع المستوردة المصنعة ونصف المصنعة والمواد الاولية، وهي تقدر بنسبة ٧٠٪ من حاجات الاستهلاك الوطنية.

كذلك، فان اسعار المنتجات الزراعية والصناعية والنقل والخدمات العامة، سوف تزيد بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.

سادساً: في ضوء ما تقدم، يعلن

مكتب الشؤون النقابية والامانة العامة رفضهما لهذا القرار الجائر غير المدروس، ويدعوان جميع الرفاق والانصار الى المشاركة الفعالة مع الحركة النقابية والهيئة الوطنية لمكافحة الغلاء والاحتكار، وجميع القوى والفعاليات الوطنية في كل الخطوات النضالية التصعيدية- من اجل ابطال هذا القرار، والدفاع عن حق الشعب في الخبز والعلم والعمل والسكن والحرية في وجه قوى الاحتكار والسمسرة ومحترفي بيع الوطن واذلال المواطنين.

١٩٨٥/١٢/١٩

بحث مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه الدوري عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وعمالية، وتوقف عند قرار اللجنة المالية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، القاضي بالطلب إلى ادارة الصندوق فتح «حساب جاري» بحدود عشرين مليون ليرة، مبدياً الملاحظات الآتية:

أولاً: ان اللجنة المالية قد تجاوزت صلاحياتها المحددة في المادة ٦٤ ـ من قانون الضمان الاجتماعي، والتي تنحصر في:

١ ـ تأمين الفائدة الدنيا لرأسمال الصندوق.

٢ ـ تحديد التوظيفات الاجتماعية، دون الاخلال بالتوازن المالي للصندوق.

وبذلك، لا يحق لها بحث أو اقتراح او تقرير طرق تأمين السيولة لمراكز الصندوق، او التدخل في تفصيلات الايداعات في المصارف.

ثانياً: ان اللجنة المالية، بقرارها هذا، وضعت نفسها مكان ادارة الصندوق، في محاولة مشبوهة لسلب صلاحيات هذه الادارة، من خلال مطالبتها المدير العام والمدير المالي تفويض صلاحياتهما النظامية بسحب الاموال إلى مستخدمين آخرين.

ثانياً: ان هذا القرار، يأتي تلبية للاجراءات المتخذة في المنطقة الشرقية على صعيد الصندوق، حاملاً معه مشروعاً تقسيمياً لمالية الصندوق بحيث يفرض على المدير العام والمدير المالي تفويض صلاحيات التوقيع لمستخدمين في المنطقة الشرقية، متذرعاً بالظروف الاستثنائية علماً ان السيولة المالية لجميع المراكز في المناطق كافة، قد تأمنت بانتظام على مدى سنوات الحرب، بواسطة المصارف المعتمدة وفروعها، ولم تحصل اية مشكلة على صعيد دفع التقديمات والنفقات الادارية.

رابعاً: ان قرار اللجنة الطلب إلى ادارة الصندوق التفاوض مع شركة مالية لبنان لايداع مبلغ ٢٠ مليون ليرة لديها، يخفي وراءه بالاضافة إلى الهدف التقسيمي، غايات مشبوهة اقلها السمسرة والاستفادة الشخصية، مما يجعلنا نطرح على بساط البحث اعادة تشكيل هذه اللجنة من جديد بعد ان انحرفت عن المهام الموكولة اليها، وبدأت بممارساتها تهدد وحدة الصندوق وأمواله بالهدر.

خامساً: ان مكتب الشؤون النقابية يطالب مجلس الادارة برفض هذا القرار «التوصية» حفاظاً على وحدة واموال الصندوق، والمديرية العامة بعدم التخلي عن صلاحياتها تحت اي ضغط، ووزارة العمل باليقظة لما يدبر في الخفاء لهذا المرفق الاجتماعي الهام.

كما يطالب ممثلي الاتحاد العمال العام، وجميع الفرقاء الحريصين على الصندوق واموال العمال، الوقوف في وجه هذا القرار المشبوه من كل جوانبه.

١٩٨٦/١/٩

توقف مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي، امام التطورات الاقتصادية والاجتماعية الاخيرة، والناشئة عن قرار رفع اسعار المحروقات، وأبدى الملاحظات الآتية:

أولا: التأكيد على دعم موقف الاتحاد العمالي العام، المتمثل برفض قرار رفع الدعم عن المحروقات، والداعي إلى اتخاذ سلسلة تدابير عاجلة لمواجهة الازمة اللاجتماعية المتفاقمة، ومعالجة الشلل الاقتصادي والاعلان عن الالتزام بالقرارات التنفيذية الصادرة عنه، وعن الهيئة الوطنية الشعبية لمكافحة الغلاء والاحتكار، في كل تحرك يعبر ويدافع عن مصالح العمال وسائر الفئات الشعبية في كل القطاعات والمناطق.

ثانياً: مطالبة كل القوى النيابية والسياسية والعمالية والشعبية باعلان رفضها لبنود موازنة الدولة الجديدة، وخاصة تلك البنود المتضمنة نفقات الهدر على التسلح والمصاريف السرية، والمشاريع التقسيمية، وتدعو إلى اعادة نظر علمية شاملة في تركيبتها، واستهدافاتها، تأخذ في الاعتبار السبل الكفيلة للحد من موجة التضخم، واستعادة اموال ومرافق الدولة السائبة، وتحقيق التوازن الفعلي بين الواردات والنفقات، واعفاء اصحاب المداخيل المحدودة من الاعباء والرسوم الاضافية، وتأمين فرص العمل الكافية للعاطلين عن العمل.

ثالثاً: دعوة مجلس وادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى اتخاذ كل الاجراءات العملية السريعة للعودة إلى استيراد الدواء ذي النوعية الجيدة والسعر المنخفض بكميات تكفي حاجة المضمونين وغير المضمونين على حد سواء، وعدم التلهي بأمور واعتبارات قد تضر بمسار وفائدة هذه التجربة، وتصب في مصالح السماسرة والمحتكرين.

١٩٨٦/١/٢٥

بحثت هيئة الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في اجتماعها الدوري الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية الراهنة، وابدت الملاحظات الآتية:

أولاً: يهم الامانة العامة ان تحذر من مخاطر تفاقم الازمة المعيشية الناتج عن النهج الاحتكاري التقليدي للدولة، والذي تمثل في رفع الدعم عن المحروقات، وفي حماية المحتكرين، وفي تشجيع المضاربة بالدولار والمشاركة في

عملياتها من قبل رموز الحكم التي اضاعت فرصة السلام ووضعت البلاد من جديد امام خيار الحرب والآلام.

وترى الامانة العامة، في ما آلت إليه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من تفاقم وتدهور على الصعد كافة، ما ينذر بكارثة كبرى، مما يستدعي من جميع القوى والهيئات والمنظمات والنقابات التحرك السريع والموحد لمواجهة نهج الحرب والتدمير والافقار والتجويع بكل الوسائل المتاحة.

ثانياً: تدعو الامانة العامة إلى اقرار مرسوم تصحيح الاجور للعمال والمستخدمين والموظفين بنفس نسبة المؤشر الذي اصدره الاتحاد العمالي العام، وفي الوقت نفسه، اتخاذ كل التدابير لوقف موجة رفع الاسعار، وضبط التضخم باجراءات سريعة فعالة.

١٩٨٦/١/٣١

بحث مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه الدوري في الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، وابدى الملاحظات الآتية:

أولاً: ان الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد منذ اقدام قوى الهيمنة الطائفية والفاشية على تبديد فرصة السلام، ليست الا التعبير الحقيقي عن نهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المعادي لمصالح الشعب اللبناني في كل المناطق، والذي تمثل برفع الدعم عن المحروقات واطلاق موجة حادة من التضخم، وتشجيع المافيات المالية على المضاربة غير المشروعة بالدولار، وحماية الاحتكارات التجارية التي تتلاعب بمستوى معيشة المواطنين، من خلال اخفاء العديد من السلع الضرورية، ورفع اسعارها بصورة اعتباطية.

وان الخلاص من هذه الازمة لا يكون الا باحباط دور هذه القوى المستغلة، ونهجها المدمّر من خلال وعي العمال والمستخدمين والموظفين والمزارعين وسائر الفئات الشعبية المنكوبة، لمصالحهم الحقيقية، وتعزيز وحدة المواجهة ضد هذه القوى التي لا تحمل معها إلا مشاريع التهجير والافقار والتجويع وازكاء نار الاقتتال.

ثانياً: التأكيد على ضرورة الاسراع في اتخاذ قرار تصحيح الأجور، وفق نسبة المؤشر العلمي الذي اصدره الاتحاد العمالي العام، مع احياء دور المجلس الوطني للاسعار، وتوفير الامكانيات الضرورية للعب دوره في تحديد اسعار السلع والخدمات، وقمع الغش والاحتكار.

وكذلك اعتماد التصحيح الفصلي للاجور، وفق السلم المتحرك.

واذ يعلن المكتب دعمه للمطالب المطروحة من جانب الاتحاد العمالي العام في مذكرته المرفوعة للمسؤولين يدعو قيادة الاتحاد إلى وقفة تاريخية موحدة في كل البلاد، في مواجهة اسباب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي ونتائجه الحادة على الصعد كافة..

١٩٨٦/٢/٥

بحث مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه الدوري، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وتوقف عند قرار تصحيح الاجور مبدياً الملاحظات الآتية:

أولاً: ان قرار تصحيح الاجور والرواتب كان هذه المرة جزئياً، ومنقوصاً كالعادة، رغم ان دراسات المؤشر التي صدرت عن الاتحاد العمالي العام واصحاب الاعمال، ومديرية الاحصاء المركزي، قد جاءت متقاربة، ومستندة لنفس الاسس القديمة في سلة الإستهلاك، التي بات من الواجب اعادة النظر بها جذرياً.

وبذلك، يكون هذا القرار قد الحق خسارة ملموسة بالقيم الفعلية للاجور والرواتب. ولم يعالج الحد الادنى للاجر بما يتناسب مع الحد الادنى للمعيشة خصوصاً في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

ثانياً: ان هذا القرار تجاهل المطلب المحق للحركة النقابية، بضرورة اعتماد مؤشر فصلي لاحتساب اسعار الاستهلاك، كما انه تناسى دور الدولة في التشريع للغلاء عبر رفع اسعار السلع الاساسية، كالمشتقات النفطية والسكر.

ثالثاً: ان ارتفاع اسعار السلع بحجة ارتفاع سعر الدولار بنسب قد تصل إلى ٣٠٠٪ يخفي وراءه احتكاراً جشعاً من جهة، واهما لا واضحا من جانب الدولة في مكافحة الغش والتلاعب والاثراء غير المشروع. وهذا الامر لم يتطرق اليه البحث في مجال قرار التصحيح.

رابعاً: ان الاكتفاء بقرار تصحيح الاجور، دون البحث في المطالب الاخرى (المكتب الوطني للدواء، المركز التعاوني للاستيراد التعاونيات الاسكانية الخ)، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي التدهور للغاية، من شأنه ان يطلق موجة تضخم جديدة تصيب معيشة العمال واصحاب الدخل المحدود بخسارة فادحة لا تعوض، خصوصاً وان الدولة لم تحرك ساكناً ضد «مافيات» الدولار والصفقات المشوهة.

خامساً: ان مكتب الشؤون النقابية، يرى انه قد آن الاوان للدولة كي تبادر إلى علاج جذري للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من الخطوات الجزئية والاعتباطية انطلاقاً من مدخل انهاء الحرب وتحقيق الوفاق الوطني على قاعدة المساواة والتكافؤ والعدل والديمقراطية.

سادساً: ان مكتب الشؤون النقابية يدعو جميع القوى والهيئات الشعبية والحركة النقابية، في مختلف القطاعات والمناطق، إلى توحيد الصف والعمل، لمواجهة نهج الهيمنة المتخلفة التي تسير دفة الحكم، وانقاذ الشعب من الكوارث والمآسي، ومن تجار دماء الابرياء الذين يضيعون بعقليتهم الرثة، وجشعهم الفاحش، فرص الوفاق والسلام ويتعمدون ادخال البلاد في دوامة كبرى من العنف والاقتتال والانهيار.

١٩٨٦/٢/١٣

بحثت الامانة العامة لجبهة التحرر

العمالي في اجتماعها الدوري في الازمة الاقتصادية والاجتماعية، وابدت الملاحظات الآتية:

أولاً: ان عمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، باتت لا تنفع معه المعالجات الجزئية، والاجراءات الجزافية، وانما يتطلب تغييراً آنياً اساسياً يرتكز على الاسس الآتية:

١ ـ اعادة النظر في تركيبة موازنة الدولة، باتجاه الغاء كل بنود الانفاق غير المنتج، وخاصة بنود الانفاق على التسليح، والعمل على ترشيد بنود الانفاق نحو الشؤون التنموية، واستنهاض القطاعات الاقتصادية، ووضع حد للهدر غير المبرر، وخاصة النفقات السرية.

٢ ـ استعادة سيطرة الدولة على مصادر الواردات الاساسية، وخاصة المرافىء والمؤسسات العامة، ومكافحة كل اصناف الخوات والرشوات والصفقات التي تشكل سرقة مكشوفة لأموال الدولة وللمواطنين على حد سواء.

٣ ـ اعتماد سياسة ضريبية ترتكز على الضرائب الموحدة التصاعدية على المداخيل والارباح التجارية، والرسوم المباشرة وزيادتها على السلع الكمالية وغير الضرورية.

٤ ـ انتهاج سياسة مالية ونقدية لحماية الليرة وتحصينها تجاه المضاربات غير المشروعة، وذلك عبر وضع حد للاصدارات التضخمية، ووضع تشريعات مصرفية تحد من المتاجرة بالليرة، وحصر شراء وتحويل العملات الاجنبية بواسطة المصرف المركزي، استناداً لاثباتات تجارية أو خدماتية، ووضع تشريعات تمنع المضاربات النقدية، وتحمي الادخارات الوطنية مع توجيهها نحو الحاجات الاقتصادية والانتاجية والانمائية.

٥ ـ تحديد اسعار خمسين سلعة استهلاكية ضرورية، واعتماد البطاقة التموينية لتوزيعها، والعمل على تحرير الاجر من الاعباء الثابتة في العلم والسكن والصحة والنقل، بخطى سريعة ودعم التعاونيات في الاستيراد والانتاج والتوزيع، واحياء المجلس الوطني للاسعار وتفعيل دوره، وتفعيل المكتب الوطني للادوية.

٦ ـ فرض ضريبة خاصة على علب السجائر والمشتقات النفطية والمشروبات الروحية لتمويل ضمان صحي شامل لجميع المواطنين، وتقديم مساعدات اجتماعية وتموينية للعاطلين عن العمل.

ثانياً: الدعوة إلى اعلان حالة طوارىء اقتصادية واجتماعية، والتحضير لمؤتمر يشارك فيه ممثلو المؤسسات والهيئات والقوى والنقابات بمشاركة مباشرة من رئاسة الحكومة والوزارات المعنية لمعالجة الازمة من كل جوانبها، واتخاذ توصيات ملزمة للجميع.

ثالثاً: ان هذه المنطلقات المشار اليها آنفاً، لا يمكن ان تبصر النور، دون الوفاق الوطني، على قاعدة تنفيذ اتفاق دمشق، وإنهاء حالة الحرب. وهذه المسألة الهامة هي مهمة شعبية وعمالية ونقابية في الدرجة الأولى، تتطلب خطوات موحدة وحازمة في مواجهة القوى المرتبطة بالعدو والمتضررة من السلام.

رابعاً: تعلن الامانة العامة استياءها البالغ من التأخير المتواصل في دفع رواتب عمال بلدية بيروت، وتدعو إلى اتخاذ الاجراءات العاجلة لانهاء هذا الوضع الشاذ.

كما تعلن وقوفها إلى جانب عمال شركة التي أم أي، في أحقية دفع رواتبهم كاملة، والحفاظ على ديمومة عملهم.

١٩٨٦/٢/١٩

بحث مكتب الشؤون النقابية في الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه الدوري في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وابدى الملاحظات الآتية:

أولا: ان ما شهدته البلاد من تدهور حاد في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ القرار الجائر الذي اتخذه الوزير كميل شمعون والذي ادى إلى اطلاق موجة تضخم جديدة بالغة الخطورة، تمثلت ببلوغ مؤشر ارتفاع الاسعار اعلى نسبة منذ بداية الحرب، ما هو إلا الدليل القاطع على ان نهج القوى الحاكمة والمهيمنة لا يحمل في حقيبته سوى الهلاك والافقار والتجويع لجميع اللبنانيين دون استثناء. وان الخلاص من هذه الازمة الخانقة لن يتم الا برحيل اصحاب هذا النهج المدمر، ووقف الحرب، وتحقيق الوفاق الوطني على قاعدة اتفاق دمشق.

ثانياً: اننا اذ نؤيد القرارات الصادرة عن مصرف لبنان المركزي الرامية إلى الحد من المضاربة غير المشروعة على الليرة، وما يستتبعها من تدهور القيمة الشرائية لدى اللبنانيين، والقضاء على المدخرات الوطنية، ومقومات البقاء والصمود، نعلن استنكارنا لمداخلات وضغوط الوزيرين كميل شمعون وفكتور قصير، وندعو إلى المزيد من الاجراءات تطبيقاً لقانون النقد والتسليف، وسن التشريعات الضرورية لتمكين المصرف المذكور من التدخل المرن، وخاصة بالنسبة لقضية «تدويل الودائع بالليرة».

ثالثاً: اننا فيما نحمل الحكم مسؤولية ما آلت إليه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خدمة للسماسرة والاحتكارات واصحاب الصفقات، نحذر من استمرار تدهور معيشة الفئات العمالية والشعبية، ومن ردود فعلها القاسية التي لن ترحم مسؤولاً أو محتكراً يسعى إلى تجويعها.

رابعاً: اننا ندعو الجماهير العمالية والشعبية، والقوى النقابية والاجتماعية كافة إلى وعي خطورة الاوضاع والتضامن في جميع المناطق، من أجل التعجيل بالحل السياسي الوطني للازمة الراهنة، باعتباره المدخل الحقيقي لايجاد الحل الملائم للكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي بات الجميع يعيش فصولها المأساوية. وإلا فان تمويل الموازنة بالعجز عبر سندات الخزينة سوف يقضي على أي أمل بوقف تدهور الليرة، مهما كانت الاجراءات صارمة وفاعلة.

شارك في أعمال المؤتمر الوطني السادس
للاتحاد الايطالي لعمال النسيج وصناعة الملابس
التابع للكونفدرالية العامة للعمل، والذي انعقد في الخامس من
شباط الماضي في روما، ٥٤٠ مندوباً نقابياً يمثلون
٢٠٥ آلاف عامل وعاملة من مختلف أنحاء ايطاليا، وبمشاركة العديد من
المنظمات النقابية والسياسية الأجنبية،
الى جانب الحضور الواسع للأحزاب السياسية والحكومية الايطالية.

قضايا نقابية عالمية

مؤتمر هام لاتحاد عمال النسيج وصناعة الملابس في ايطاليا يعلن ادانته للارهاب الاسرائيلي وللانظمة العنصرية ويدعو الى تدمير الاسلحة الفتاكة وبناء السلام العالمي

وقد ألقت الأمينة العامة للاتحاد السيدة نيلا مرشيلينو في بداية أعمال المؤتمر مداخلة هامة نتطرق الى أهم ما ورد فيها فيما يلي:

١ ـ على الصعيد الداخلي

عرضت السيدة مرشيلينو الوضع الصعب الذي تمر به البلاد البلاد من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، تنعكس بدورها على مسيرة الحركة النقابية. وتوقفت عند مسألة التكنولوجيا الحديثة التي أدت الى نتائج مأساوية تمثلت في تشريد العمال وانتزاع بعض المكتسبات، واضعاف القدرة لنقابية على التفاوض والتعاقد.

وتحدثت عن الأسباب التي أدت الى ركود دور الحركة النقابية، وعزتها الى الخلاف القائم بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي منذ دخول الأول في الحكومة، وبقاء الثاني في المعارضة. ودعت الى تجاوز الخلاف على صعيد القيادة النقابية، والحفاظ على الوحدة.

وبعد أن اتهمت اليمين الصناعي بأنه وراء المشكلات التي يواجهها العمال، أكدت ان مواجهة القرارات الحكومية باتت أمراً لا غنى عنه، وذلك في مجال مكافحة البطالة وايجاد فرص عمل للشباب، والعمل على تصحيح النظام الضرائبي وتخفيض ضريبة التعليم، وتخفيض ساعات العمل.

وانتهت إلى التشديد على ضرورة الأخذ بالمشاركة الواسعة للعمال في مجال الاختيارات والقرارات الهامة للقيادة النقابية، واللجوء الى الاستفتاء في أماكن العمل عند الضرورة.

٢ ـ على الصعيد الدولي:

دعت الأمينة العامة مرشيلينو الى دعم الخطوات من أجل تحقيق الانفراج الدولي وازالة كابوس الخطر النووي وفتح الآفاق أمام السلام والتقدم للبشرية جمعاء.

وطالبت السيدة مرشيلينو بجعل الفضاء مختبراً علمياً سلمياً للبحث العلمي، والاقلاع عن تحويلة الى جحيم من الحرب الافنائية.

ودعت الكونفدرالية النقابية العامة الى تجنيد كل الجهود من أجل القضاء على الأسلحة الفتاكة.

٣ ـ قضايا الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط:

ودعت السيدة مرشيلينو الى ادانة «اسرائيل» التي تمارس الارهاب على نطاق واسع ضد شعوب المنطقة وخاصة ضد لبنان، وطالبت بايجاد حلول عادلة لحق الشعب الفلسطيني في مجال تقرير المصير. وأدانت الاعتداء الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير والطائرة الليبية، وما يجري من مناورات استفزازية للأسطول السادس الأميركي، وأيدت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة المنطقة. وانهت مداخلتها العامة بادانة الأنظمة العنصرية وخاصة في جنوب افريقيا، ودعت جميع القوى النقابية للعمل على اسقاطها.

هذا وتجدر الاشارة الى أن النقابي القدير السيد الدو أموريتي قد خلف السيدة مرشيلينو في منصب الأمانة العامة للاتحاد المذكور.

روما ـ طلال خريس

متأخرات عمال السوليفر

▫ عقد عمال شركة السوليفر عدة اجتماعات موسعة بحضور رئيس النقابة السيد عبد الكريم سيف الدين وعدد من اعضاء المجلس التنفيذي، حيث تداول الحاضرون بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية، وتوقفوا عند المطالب المحقة، ومنها المتأخرات المتوجبة على ادارة الشركة كمنحة الشهر الثالث عشر والرابع عشر.

وكان الاتفاق بين جميع العمال على أهمية الحفاظ على الوحدة العمالية داخل الشركة، وضرورة القيام بالاتصالات اللازمة لتذليل العقبات التي تحول دون حصول العمال على حقوقهم، وخاصة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعاني منها الجميع.

مكاسب لعمال شركة شراباتي

▫ تم الاتفاق بين عمال شركة شراباتي للكلسات ممثلين باللجنة العمالية، وادارة الشركة على تحقيق المطالب الآتية:

١ ـ اعطاء منحة نصف الشهر الثالث عشر ابتداء من عام١٩٨٦، وفي نهاية كل سنة.

٢ ـ زيادة أيام الاعياد الوطنية والدينية إلى عشرة ايام في السنة.

٣ ـ تعيين طبيب للمؤسسة.

٤ ـ تسجيل جميع عمال الشركة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداء من تاريخ الدخول إلى العمل في الشركة.

وقد بذل مكتب جبهة التحرر العمالي في الشويفات جهودا ناجحة بين فريقي العمل، توّج بهذا الاتفاق الذي يشكل منطلقاً لاستقرار علاقات العمل والانتاج في اجواء صحية من التفاهم والتعاون.

مدرسة الكوادر النقابية

▫ افتتحت الامانة العامة لجبهة التحرر العمالي في ٥ شباط الماضي مدرسة الكوادر النقابية للعام الثاني على التوالي، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، وذلك في مركز الادارة المدنية ـ خلدة.

ويشارك في هذه الدورة اربعون عاملاً ومستخدماً وموظفاً من مختلف مناطق الجبل والقطاعات الاقتصادية.

ويتناول برنامج المدرسة سلسلة من المحاضرات التي تتناول الشؤون التنظيمية النقابية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

ومن المقرر ان ينتهي هذا البرنامج في آخر حزيران المقبل.

الكارثة... المتواصلة!

كل يوم يمر، تتأكد حقيقة لا لبس فيها، ان قرار الوزير شمعون برفع الدعم عن المحروقات قد أثار موجة تضخم كبيرة، كم حذرنا من نتائجها الراهنة والمرتقبة.

وللاسف الشديد، فإن ما تبقى من هذه الدولة الجائرة، قرارات ومواقف اعتباطية، لا تحسب اي حساب لمصالح الشعب او مستقبل الوطن.

كل مسؤول، يتخفى وراء اسبابه «الوجيهة» قاصداً توجيه الطعنة النجلاء للمواطن الفقير، الذي لا يملك إلا الصمود والبقاء في وطنه.

ومع ذلك، فإن الوزير شمعون، ونظيره الوزير قصير، يصرفان الكثير من الجهد لابطال دور البنك المركزي في تحركه لمنع المضاربة على الليرة. وكأنهما بذلك يريدان اضافة المزيد من الكوارث على الشعب اللبناني بحجج واهية، خدمة للقلة المحتكرة التي تتعاطى السمسرة والمضاربة والتلاعب بمعيشة المواطنين.

لقد وصلت البلاد إلى مفترق خطر، ولم يعد من الجائز ان يتحكم بمصيرها هذا الصنف المتخلف والمتآمر من الحكام، الذين بات يشكل وجودهم في موقع القرار كارثة وطنية حقيقية.

سليمان حمدان

الصحة العمالية

مخاطر الادمان على المشروبات الكحولية والتدخين

قد يؤدي التسمم الحاد الناتج عن اجتراع كميات من الكحول، تختلف باختلاف الناس، إلى الموت، وذلك بسبب الهبوط المفاجيء، أي الانخفاض الشديد في قوة مركز محرّك الاوعية، وضعف عضلة القلب في الوقت نفسه.

ويكون الموت في أغلب الحالات، نتيجة لشلل مركز التنفس.

والكحول ضارة بأجسام الاطفال على الخصوص. فإن شرب ١٠٠ غرام من العرق يؤدي إلى موت الطفل الذي لم يبلغ العاشرة من عمره. واحتساء مقدار من الكحول لا يزيد عن ٢٠٠ غرام، كبير الخطر على حياة البالغين الذين لم يتعودوا على المشروبات الكحولية من قبل.

وأعظم الخطر، إذا تعاطى المرء هذه المشروبات على الريق، فإن التسمم يحدث بسرعة حينما يجري امتصاص الكحول في المعدة إلى الدم.

ويلاحظ التسمم الكحولي المزمن عند المدمنين على المشروبات الكحولية، فيعاني الجسم كله من هذا الداء، ويختل العمل الطبيعي الذي يقوم به الجهاز العصبي، وجهاز الدورة الدموية، ويختل التمثيل الطبيعي للغذاء، وتنخفض مناعة الجسم تجاه المؤثرات الضارة، وتنهار أو تنعدم القدرة على العمل.

إن الادمان على الكحول يؤدي إلى تأزم شديد في سير أمراض ضغط الدم والذبحة الصدرية وتصلب الشرايين.

أما المدخنون، وخصوصاً المسرفون، فإنهم يلحقون أذى كبيراً بصحتهم. ذلك أن التبغ يحتوي مادة سامة

رئيسية وهي النيكوتين، ذات التأثير الضار بالجهاز العصبي الانبائي.

والنيكوتين يؤثر في ارتفاع ضغط الدم في الشرايين، وسرعان النبض، ويؤدي إلى تقلص أوعية القلب والمخ احياناً.

إن التدخين يؤدي إلى تفاقم بعض أمراض جهاز الدورة الدموية كالعصاب، ومرض ضغط الدم، وتصلب الشرايين، والذبحة الصدرية، وانسداد الاوعية الاكليلية في القلب، وقد يكون في بعض الحالات سبباً رئيسياً في تقلص الشرايين.

لذلك، يجب الاقلاع عن شرب الكحول والتدخين، إذا رغبنا في مجانبة العديد من الازمات الصحية.

متى تستأصل اللوزتان؟

يعتقد كثيرون ان للوزتين وظيفة وقائية من نوع ما، ولكنه لم يقم الدليل على ذلك. واللوزتان تكونان عادة كبيرتي الحجم في مرحلة الطفولة، ثم يأخذ حجمها في النقصان مع التقدم في العمر، وثمة ثلاث حالات يستحسن استئصال اللوزتين فيها:

١ ـ تكرار الاصابة بالالتهابات الحادة في اللوزتين

٢ ـ تضخم اللوزتين إلى الحد الذي تسببان فيه انسداد الانف والقناة.

٣ ـ تقيح اللوزتين، وتحولهما إلى بؤرة عدوى في الجسم.

إن استئصال اللوزتين في هذه الحالات يكون عملاً احتياطياً لا مفرّ منه، عن طريق جراحة عادية لا خطورة فيها.

الفيتامينات الصناعية

يتساءل كثيرون: هل من الحكمة تعاطي فيتامينات اضافية من الصيدليات بصفة مستمرة، تفادياً لما قد يكون في التغذية من نقص؟

الواقع، إن الجسم إذا حصل على القدر المناسب له من الطعام المنوع، المعد بصورة جيدة، فإنه لا يحتاج إلى فيتامينات إضافية، طالما كان الجسم قادراً على استيعاب وتمثيل الاغذية التي يتناولها.

ولكن البعض لا يستفيدون من الاغذية التي يتناولونها الاستفادة المرجوة، نتيجة لبعض امراض الكبد أو البنكرياس أو القرح، أو نوبات المغص والاسهال المزمن وما إليها. وفي هذه الحالة، يجب تعاطي فيتامينات اضافية، ولكن بعد استشارة الطبيب.

المنفرد

إن الوحيد في نفسه، والمنفرد برأيه حيث كان، فهو ضائع ولا ناصر له، على أن العاقل قد يبلغ بحيلته ما لا يبلغ بالخيل والجنود.

ثلاثة... وأربعة

إن صاحب الدنيا يطلب ثلاثة لن يدركها إلا بأربعة أشياء. أما الثلاثة التي يطلب: فالسعة في الرزق، والمنزلة في الناس، والزاد للآخرة. وأما الاربعة التي يحتاج إليها في درك هذه الثلاثة: فاكتساب المال من أحسن وجه يكون، ثم حسن القيام على ما اكتسب منه، ثم استثماره، ثم انفاقه فيما يصلح المعيشة ويرضي الأهل والاخوان.

مزايا

الأمور التي اختص بها الانسان، من بين سائر الحيوان، أربعة اشياء هي جماع ما في العالم، وهي: الحكمة والفقه والعقل والعدل.

والعلم والادب والروية، داخلة في باب الحكمة.
والحلم والصبر والوقار، داخلة في باب العقل.
والحياء والكرم والصيانة والانفة، داخلة في باب الفقه.
والصدق والاحسان والمراقبة حسن الخلق، داخلة في باب العدل.

الفقر

ووجدت الفقر رأس كل بلاء، وجالباً إلى صاحبه كل مقت، ومعدن النميمة، ووجدت الرجل إذا افتقر أتهمه من كان له مؤتمناً، وأساء به الظن من كان يظن به حسناً، فإن أذنب غيره كان هو للتهمة موضعاً.

وليس من خَلّةٍ هي للغني مدح الّا وهي للفقير ذم، فإن كان شجاعاً قيل أهوج، وان كان جواداً سمّي مبذراً، وإن كان حليماً سمّي ضعيفاً، وان كان وقوراً سمّي بليداً، وإن كان صموتاً سمي عيياً، وإن كان لَسِناً سمّي مهذاراً.

الحزم

قالت العلماء: إذا دخل قلب الصديق من صديقه ريبة، فليأخذ بالحزم في التحفظ منه، وليتفقّد ذلك في لحظاته وحالاته، فإن كان ما يظن حقاً، ظفر بالسلامة، وإن كان باطلاً، ظفر بالحزم، ولم يضرّه ذلك.

عنف

حيث لا خيار إلا بين جبن وعنف، فأنا ادعو إلى العنف. أنا اربّي في الرجل الشجاعة المطمئنة إلى أن يموت دون أن يقتل. ولكن من ليست له هذه الشجاعة أحب أن يبرع في صنعة القتل واستقبال الموت، فهذا أفضل من عار الفرار من الخطر، لأن الفار يجترم عنفاً ذهنياً، فهو يفرّ لأنه لا يشجع على ان يموت وهو يقتل. خير ان أتعرض للعنف ألف مرة من ان يخص شعب بأجمعه.

الثقافات

لا يهمني ان يكون بيتي محصوراً من كل ناحية، ونوافذي مسدودة، بل يهمني أن تهب ريح الثقافات من كل البلاد، وتجول طليقة بين جدران داري، ولكن لا أريد أن أمكّن هذه الريح من حملي إلى حيث تشاء.

مقارنة

أجر ساعة العمل في ١٢ دولة افريقية، لا يمكن الفرد من شراء اكثر من كيلوغرام واحد من الخبز، بينما العامل الاوروبي أو الاميركي يستطيع أن يشتري بأجر هذه الساعة ١٥ كيلوغرام خبز.

الشواذ

يعترف أحد الاشخاص باحتفاظه بعادة شاذة ولكنها مفيدة فهو يشتري يومياً صحيفة ولكنه دائماً يأخذها إلى منزله ويضعها في درج المكتب بدون أن يقرأها ثم يقول لنفسه: «حسناً، الحمد لله أن ذلك لا يحدث اليوم».

الكلمات المتقاطعة

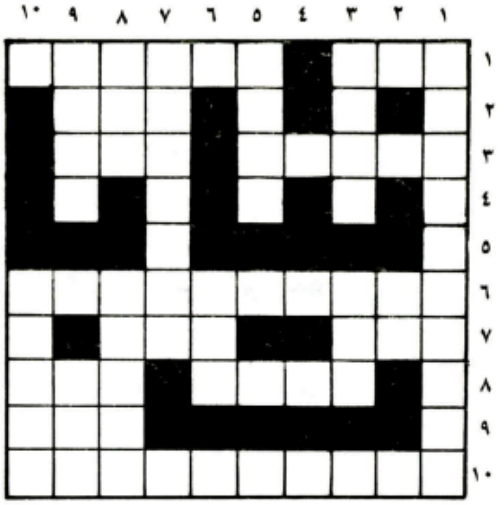

أفقياً:

١ ـ من الأزهار ـ المحبة.
٢ ـ من أقاربي.
٣ ـ اتحاد ـ احدى أماكن العبادة.
٦ ـ مطرب لبناني.
٧ ـ قتال ـ يحكي مجزومة.
٨ ـ عاقل ـ مات.
٩ ـ أمنح.
١٠ ـ سهل ساحلي.

عامودياً:

١ ـ كلمتان: معركة خسر فيها نابليون ـ حاجب.
٢ ـ جواب معكوسة.
٣ ـ مدينة سعودية ـ يفي.
٥ ـ من الحيوانات.
٦ ـ طري.
٧ ـ كلمتان: مبروم ـ لفّ.
٨ ـ حبي ـ خيال.
٩ ـ ضائع معكوسة ـ لعب.
١٠ ـ يتعجرف.

كلمة السر

ا	ل	ت	ض	ا	م	ن	ا	ل	ع	م	ا	ل	ي	ي	
ا	ف	ي	غ	ر	ل	ا	م	ا	ا	ا	م	ا	م	ل	
ز	ل	ي	ا	ن	ح	ع	ن	ل	ل	ع	ا	ل	ه	ا	
ب	ج	ن	ق	ب	ا	ض	ص	م	ا	ج	ا	ل	ا	م	
خ	د	ر	ق	ل	م	ن	ر	م	و	ا	ل	ح	ا	ع	
ل	ع	د	ص	ا	ض	ا	ل	م	ل	ر	ف	ت	ر	ل	
ا	م	ر	ص	ع	ب	ة	ج	ا	ا	ج	ا	ل	ء	ا	
ع	ا	د	ة	ر	ح	ا	ل	ص	د	ل	ح	ا	ا	د	
ع	ن	م	ا	ض	ت	م	ت	م	ب	ر	ا	ر	و	ا	
ي	ن	ط	و	ل	ا	د	ا	ح	ت	ا	ل	ا	ه	ح	
ن	ي	ب	ج	ل	ا	ق	ر	ح	ل	م	ا	ع	ل	ت	
ع	م	ء	ا	د	ل	ا	م	ا	ل	س	ل	ا	ا	ا	
م	ل	م	ع	ل	ا	ي	ف	ا	ن	م	ا	ل	ا	ل	
ل	ة	خ	د	خ	ي	ش	ل	ا	ن	ا	م	ط	ر	ا	
ا	ل	ض	م	ا	ن	ا	ل	ا	ج	ت	ا	م	ع	ي	

التضامن العمالي ـ الرغيف ـ المرض ـ الصناعة ـ انضم ـ الاتحاد العمالي ـ الهم ـ الاحتكار ـ الكفاح ـ الأم ـ الألم ـ الخبز ـ النفايات ـ الجبين ـ الضمان الاجتماعي ـ الأمان في العمل ـ السلام الدائم ـ الدواء ـ الاتحاد الوطني ـ تضامن ـ عامل حر ـ ضمان الشيخوخة ـ معاملة مع الصراع ـ ناي ـ دمع ـ قرع ـ صد ـ حر ـ دم ـ عمل ـ حب ـ رب ـ جر ـ جو.

كلمة السر

من ٧ أحرف:

قائد نقابي بارز.

خواطر ابن الشعب...

صرخة معاون المهندس في كهرباء لبنان

المعاونون المهندسون في كهرباء لبنان، فئة فنية مهمة تعمل في شتى مجالات التخطيط والتنفيذ، في العمل، وفي الورشة.

ولكن رغم التضحيات والجهود التي يبذلونها، فإنهم يشعرون بغبن فادح.

فزملاؤهم، في ادارة الهاتف والطيران المدني ومصلحة الليطاني والاذاعة اللبنانية، والادارات الرسمية الأخرى، يتقاضون تعويض اختصاص يتراوح ما بين ٣٠ و٤٠٪ من رواتبهم، بينما هم في كهرباء لبنان محرومون من هذا التعويض، رغم انهم قد تخرجوا من نفس المدارس المهنية، ويحملون نفس الشهادات. ويزيدون عنهم، ان المعاوينين المهندسين في كهرباء لبنان يتعرضون للاخطار المباشرة، اثناء اجراء المناورات على خطوط التوتر العالي، واثناء العمل في محطات التحويل ومعامل الانتاج، كما أنهم يواصلون العمل بلا انقطاع في الليل والنهار، وفي ظل الظروف المناخية المتقلبة بين حر وقر.

اننا ندعو جميع الزملاء الى وحدة الصف، والى اختيار لجنة تمثلهم لدى المراجع المسؤولة، من أجل ازالة الغبن اللاحق بهم، وتأمين الحقوق المشروعة.

وما اجتمعت جماعة على شيء، الا وكان الحق بجانبها، والنجاح حليفها.

رضا الزين

الغلاء .. والبطالون

بعد القرار المأساوي الذي اتخذه الوزير كميل شمعون برفع أسعار المشتقات النفطية، أخذ أركان الدولة «الميامين» يبدون حرصاً غير مألوف، بشأن تصحيح الاجور، بنسب تقل طبعاً عن المؤشر العلمي الذي قد يصل إلى حدود الـ ٧٠٪ في نهاية العام الحالي.

ولكن هؤلاء الاركان، الذين لا يحملون في جعبهم سوى الويلات والمصائب، قد تناسوا حقائق كثيرة، منها على الاقل، والاخطر، البطالة الواسعة التي تطاول ثلث عدد القوى العاملة اللبنانية.

أي بلغة الارقام ما يزيد عن ٢٢٥ الف عامل، باتوا مشردين، لا يجدون فرصة عمل، ولا قوت يومهم.

ومهما كان قرار التصحيح، متكاملاً، أو منقوصاً، فلن يستفيد منه هؤلاء المنكوبين، الذين دفعوا ثمن الحرب غالياً، ولا يلمسون أي مسعى لانهاء مأساتهم، بعد ان قاربت الوصول الى حالة الكارثة، ليس بالنسبة اليهم فحسب، بل بالنسبة للمجتمع بأسره.

يجب ان ينتهي اركان الدولة «الكرام»، من لعبة الحلول الامنية، وان يوجهوا اهتمامهم نحو الحلول الاجتماعية، التي بدونها لن يكون سلام بعد اليوم.

أقوياء بوحدتنا وتضامننا

من يقف في وجه الغلاء، هذا الوحش المفترس الذي يلتهم بسرعة منقطعة النظير مداخيلنا واجورنا المتواضعة؟

من يقف في وجه اصحابه، من قوى مستغلة ومحتكرة، لا هم لها سوى الربح وتراكم الثروات؟

من يقف في وجه الدولة، التي لا وظيفة لها من هذه الايام، سوى التشريع للغلاء، وحماية مصالح القلة المحتكرة.

بالطبع، لن يقف في وجه هؤلاء جميعاً الا نحن العمال. هذه الفئة التي تمثل اكثرية الشعب، والتي تدفع وحدها فاتورة الحرب، قتلاً وتشريداً وبطالة وجوعاً وقلقاً.

نحن أقوياء، اذا توحدنا.

نحن منتصرون، اذا تضامنا.

وماذا يمنعنا من الوحدة والتضامن؟

لا شيء البتة.

فلا الطوائف، ولا المذاهب، ولا العصبيات الضيقة، قادرة على تفريقنا، وعلى تعمية أبصارنا.

لقد أصبحنا نرى بوضوح شديد، وأصبحنا على قناعة راسخة، بأن المظالم اللاحقة بنا لن تزول، إلا بالعمل، بالمواجهة، بالتنظيم. فلنبادر الى الدفاع عن مصالحنا وحقوقنا، بكل ما نملك من قوة، ولنجعل من نقاباتنا وهيئاتنا، حركة لا تهدأ، ونضالاً لا يتوقف، حتى الانتصار على قوى الاستغلال والاحتكار.

سلوى ابو الحسن